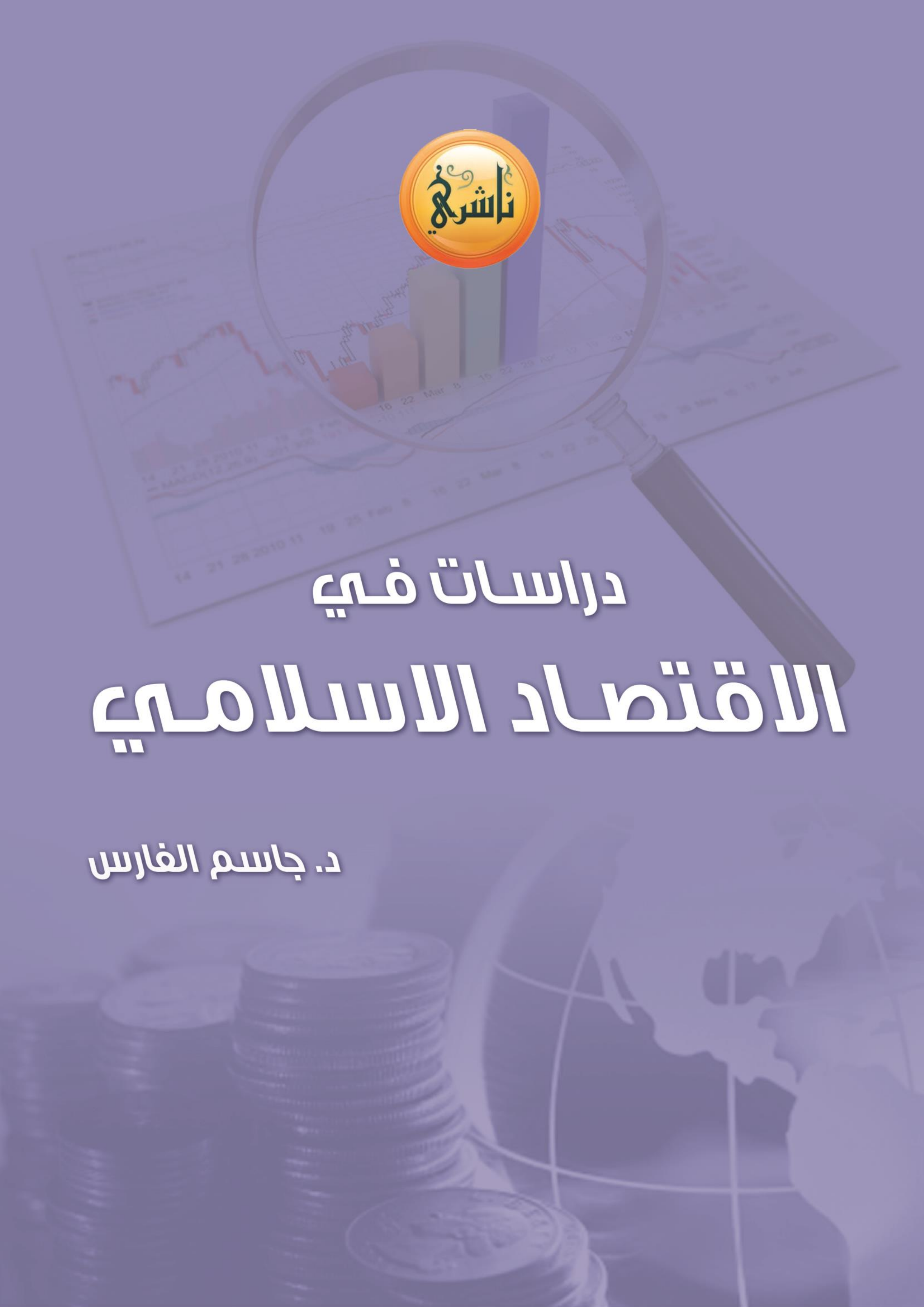

ناشري
دراسات في
الاقتصاد الاسلامي
د. جاسم الفارس



نشر إلكترونيا في صفر، ١٤٣٦/ديسمبر، ٢٠١٤

الإخراج الفني: فوزية الألمعي
تصميم الغلاف: إدريس يحي
التدقيق اللغوي: هبة العربي

إهداء

إلى

أمي قصيدة الحب الخالد

محتـــويات الكتـــــاب

المقـدمة

الحمد لله رب العالمين وبعد :

فتحتاج الأمة العربية اليوم مشروعاً نهضوياً اقتصادياً يعزز مشروعها النهضوي الحضاري، ويساعدها على استئناف مسيرتها الحضارية، وهي تمتلك مقومات هذا المشروع الاقتصادي الثاوي في أعماق التاريخ العربي الإسلامي، صاغته عقول أبنائها وهي تتابع النهضة والمتغيرات الحضارية من عصر الرسول إلى عصر الأفول .

ونحن نرى أن ضياع الجهد التنموي العربي إنما هو بسبب عدم توافق المشاريع الاقتصادية المستوردة من الغرب مع النسق الحضاري الإسلامي، الأمر الذي ضيع البشر والموارد التي جعلها الله تعالى أمانة بأيدينا نعمر بها الأرض ليسعد البشر وتقوى الدولة ويعز الدين .

تتحدد كفاءة المشروع بالإجابة على الأسئلة الكبرى الآتية:

أولا : لماذا المشروع ؟

ثانيا : كيف ينجز المشروع ؟

ثالثاً: من ينجز المشروع ؟

تحدد الأسئلة الأسس التي يقف عليها هذا المشروع من خلال دقة الإجابة على (لماذا المشروع ؟) وبيان الأسباب الحضارية التي تستدعيه، فالأمة العربية خاصة، والإسلامية عامة تعاني من خراب اقتصادي كبير، تتعدد مؤشراته المعرفية والصناعية والزراعية والتجارية والسياسات الاقتصادية التي تمهد لعمل النشاط الاقتصادي التي تشير في النهاية إلى جفاف رؤيوي وفكري واستراتيجي، الأمر الذي يستوجب جهداُ فكرياً مؤسسياً يقود مسيرة التصحيح والانتقال إلى الإسهام الخلاق في إدارة النشاط الاقتصادي للأمة من خلال :

١. صياغة المنهج الاقتصادي الإسلامي في ضوء إدراك المنهج القرآني في تغيير العالم ..

٢. إعادة استنباط أصول الفلسفة الاقتصادية الإسلامية والفكر الاقتصادي من القران الكريم.
٣. إعادة صياغة السياسات الاقتصادية في ضوء إدراك معطيات السنة النبوية، وتحديد ما هو تاريخي فيها وما هو دائم.
٤. إعادة صياغة الفكر الاقتصادي الإسلامي في مراحل تطوره المتلاحقة بلغة معاصرة، ومنهج جديد، مع التأكيد على البعد المقارن مع الفكر الاقتصادي الغربي ليس لأجل تحديد من سبق من، بل لتحديد عناصر التلاقي والتفاعل بين الجهدين .
٥. تحديد مفهوم النسق الحضاري الإسلامي في ضوء القران الكريم ونظرية المعرفة الإسلامية واللسانيات العربية لتعيين الفضاء الحضاري الذي يعمل فيه الاقتصاد في انسجام تام بين عنصر الدين ومعطياته الأساسية في التوحيد والعدل، وعنصر المعرفة لصياغة إدراكنا للعالم، وعنصر الأخلاق لبيان مكانته في حركة الحضارة والعلم، وعنصر اللغة الذي يوحد العناصر جميعا في خطاب الأمة والعالم.
٦. صياغة المفاهيم المحورية للاقتصاد الإسلامي في ضوء تسلسل هرمي رأسه التوحيد وقاعدته الحاجات الأساسية.
٧. ثم صياغة نظرياته التي تفسر النشاط الاقتصادي.
٨. ثم صياغة قوانينه التي تنظم العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الإسلامي وثوابته .
٩. ثم بناء الأنموذج الذي يربط هذا كله في رؤية تحدد آليات النشاط الاقتصادي في قيادة البشر والموارد.

أما الإجابة على كيف ينجز المشروع ؟ فستحدد هل هو جهد فردي أم هو جهد مؤسسي ؟ ونحن نرى أن الجهدين ضروريان في حالة تكافلهما العلمي ، فالمشروع أكبر من أن ينجزه فرد بدون مؤسسة علمية توفر له القوة الضرورية في الإعداد والمواصلة والتنفيذ ، ولا تستطيع المؤسسة انجازه بدون أفراد أكفاء

يعشقون المشروع ليمنحوه من حياتهم الكثير ، فهو أمانة الدين في الأعناق والمسؤولية أمام الله قبل التاريخ ، وفي هذه كانت الإجابة على من ينجز المشروع .

إن الدراسات التي يضمها هذا الكتاب هي بعض مكابدة عشق الاقتصاد الاسلامي، وحلم رؤيته ينظم شؤون الأمة الاقتصادية التي تنطلق من القوانين المركزية للاقتصاد الإسلامي وهي (التسخير والاستخلاف وعمارة الارض)، إيفاءً بمسؤولية حمل أمانة الاستخلاف في إعمار الأرض، والقضاء على ظواهر الفساد فيها، فجاء الفصل الأول، (أهمية الرقابة الشرعية ودورها في المصارف الاسلامية) ليعالج قضية الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية خاصة، والمؤسسات الاقتصادية عامة، منطلقا من أن الابتكار سنة اسلامية حسنة، وهيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية هي الجهة الاكثر مطالبة لتحقيق هذا الابتكار ليس في عملها كونها هيئة مستقلة فقط، إنما في عمل المؤسسات التي تعمل فيها كذلك، ذلك أن العصر الحالي هو عصر الاقتصاد، الذي به ترقى الامم – وبه تنهار–.

إن مقاصد الشريعة الاسلامية في اكثرها، إنما هي تأكيد على الجانب الاقتصادي بوصفه القوة الاكثر أهمية في عمارة الارض. ولذلك يقع على عاتق الهيئات الشرعية واجب كبير الأهمية في توضيح مقاصد الشريعة للأمة من خلال المؤسسات المالية كافة، عبر المؤتمرات والإعلام والكتب، من أجل تعميق الوعي الاقتصادي الاسلامي بالدور الاقتصادي والاجتماعي للمصارف الاسلامية خاصة، والمؤسسات المالية عامة، لتحقق تفاعلا إيجابيا بناءً تنهض من خلاله المؤسسات الاقتصادية والمالية، وتتطور الأمة، لتكون الأقوى بين العالم، بما كرمها الله تعالى بالقرآن الكريم والرسول الهادي محمد صلى الله عليه وسلم .

أما الفصل الثاني (المرتكزات الأخلاقية الاسلامية لرأس المال البشري)، فقد انشغل بصياغة المرتكزات الأخلاقية لرأس المال البشري، من خلال إدراك العلاقة بين الوحي والعقل.

إن وحدة (العقل والوحي) تمثل أرقى مصادر الأخلاق التي بها نبني الموارد البشرية. وإن تحليلاً متخصصا لهذه البنية الأخلاقية كفيل باستنباط القواعد الأخلاقية التي تنظم عمل رأس البشري، فترتقي المنظمة الإدارية والمنشأة الاقتصادية والمؤسسة العلمية بما يحقق المنفعة العليا للإنسان والمجتمع.

ويسعى الفصل الثالث(رأس المال الاجتماعي ومكانته في تفعيل الدور التنموي للمصارف الإسلامية) - في السياق نفسه، باعتماده المصادر الأخلاقية الاسلامية- إلى صياغة جديدة لمفهوم رأس المال الاجتماعي، بوصفه مفهوماً حضارياً قاعدياً، يسهم في عملية (التثاقف الحضاري) بين الأمم، فثمة نقاط مشتركة في القيم الأخلاقية والمعرفية في الحضارات الإنسانية. فضلاً عن أثره الكبير في أداء المصارف الإسلامية، بغية تفعيل دورها التنموي الاقتصادي والاجتماعي، وبتضافر رأس المال الاجتماعي مع المسؤولية الاجتماعية تتوضح مؤشرات كفاءته في تطوير عمل المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الأخرى، وانجاز مهمّاتها التنموية على أحسن وجه، وعلى النحو الآتي:

١. السلام الاجتماعي وسيادة روح المحبة والتضحية والإيثار.
٢. زيادة كفاءة العمل التعاوني في حل المشاكل وتجاوزها.
٣. انتشار الإبداع واحترامه.
٤. زيادة المعلومات وزيادة فرص العمل.
٥. زيادة كفاءة شبكات الضمان الاجتماعي.
٦. تكريس الحسّ الوطني الذي يقوّي عوامل مواجهة العولمة وآثارها السلبية التي يشكل القضاء على السيادة الوطنية أبرزها.
٧. مواجهة الفقر، والحدّ من توسعه، والعمل على إزالة آثاره المدمّرة. الذي يمثّل قمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما الفصل الرابع (سلطة الاقتصاد، والمجتمع في الاقتصاد الاسلامي) فقد تناول مفهوم سلطة الاقتصاد الاسلامي ومكانتها في المجتمع من خلال مفهوم الملكية في الاسلام، مبيناً أن الإخفاقات الاقتصادية التي يشهدها النظام

الاقتصادي الدولي وما ينتج عنها من مشكلات اجتماعية خطيرة، إنما هي بسبب مسلمات النظام الرأسمالي التي هي النزعة الفردية والمنفعية والإيمان باليد الخفية وعدم التدخل والعقلانية وطبيعة المحتوى الفلسفي الذي يقف عليه هذا النظام، وعقيدته التي تمجد الرؤى المادية للحياة والعالم، المتمثلة اقتصادياً في نظام الملكية الفردية وعقيدتها في إدارة النشاط الاقتصادي الذي تمثلت في تأسيس مفهوم السوق الحرة غير المقيدة والدفاع عنها ،وغياب دور الدولة في النشاط الاقتصادي وما يتبعه من غياب الرادع القانوني الذي لا يعاقب المتواطئين في الصفقات الاقتصادية الكبيرة التي بواسطتها تبتلع الشركات الصغيرة او تحارب الشركات الكبيرة من الداخل عبر تواطؤ المديرين مع بعضهم لقاء مليارات الدولارات. والأنكى من ذلك تعمد الفصل بين الأخلاق والسلوك الاقتصادي أمام إغراءات تكوين الربح والثروة بأي شكل من الأشكال ..

ولذلك فإن تصحيح مسار الاقتصاد العربي خاصة، والاقتصاد الدولي عامة، يعد أحد المهمات الحضارية التي ينبغي على الاقتصاديين الإسلاميين مواصلة العمل من أجلها ، للإسهام في انقاذ البشرية من وطأة الاختلالات الاقتصادية وضياع الموارد والثروات واحتكارها من قبل مجموعة من البشر على حساب جهود المليارات من الكادحين من العمال والفلاحين والنساء والاطفال ،،

في حين إن نظام الملكية في الإسلام- الذي يقوم على (الكينونة والاستخلاف)، وليس على النزعة الفردية التي تشبه في جشعها ولا أخلاقيتها الطفل الرضيع الذي يتعامل مع ثدي أمه بنهم. وعلى الإيمان بأن الملك لله تعالى، والبشر أمناء على ملك الله - يجعل سلطة الاقتصاد أكثر سمواً في إدارة الفعالية التي الاقتصادية التي تحيطها المنظومة الأخلاقية والقانونية والعملية والعلمية ،فتجعلها سلطة حب ورحمة وتضحية وعطاء وعدل ..تفجر طاقات البشر في البناء وإعمار العالم .

وفي الختام، لا يسعني الا أن اتقدم بالشكر الجزيل لزوجتي السيدة وصال مصطفى على مراجعتها مسودة الكتاب، والدكتورة رقية الجبوري التي لم تبخل

بجهد من أجل توفير الكثير من مصادر الكتاب، والى أ. نعمة عبدالله الفخري على طباعتها المسودة الأولى للكتاب.

والله تعالى ولي التوفيق.

د.جاسم الفارس

jasimshehb@hotmail.com

الفصل الأول

اهمية الرقابة الشرعية ودورها في المصارف الاسلامية

تعد هيئة الرقابة الشرعية من الهيئات المهمة في المصارف الإسلامية، كونها تمثل القرار الشرعي بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، الذي يحدد شرعية المعاملات المصرفية، لاسيما وأن معظم تخصصات العاملين في هذه المصارف ليست تخصصات شرعية .

تتكون هيئة الرقابة الشرعية من أعضاء متخصصين في الشريعة والقانون والاقتصاد والمحاسبة والمفروض أن يضاف اليها عضو في الإدارة، كي يكون قرارها محكماً و حراً وموضوعياً.

يمتاز وضع الهيئة الشرعية في المصارف الإسلامية بالآتي:

- عدم دخول أعضائها في مجلس إدارة المصرف درءاً لشبهة المصلحة الخاصة.
- يساهمون مثل غيرهم في رأس مال المصرف.
- مختارون من قبل الجمعية العمومية للمصرف، أو عن طريق مجلس الإدارة أو بأساليب أخرى.

تتحدد اختصاصات الهيئة في إعداد التقارير الدورية في ما يتعلق بـ :

- صيغ العقود ومراجعتها .
- الرأي والمشورة .
- الإجابة على التساؤلات الفقهية .

- متابعة تنفيذ الفتاوى الشرعية.
- حق إيقاف المعاملات غير الشرعية .
- إدارة شؤون الزكاة .
- وغير ذلك من الأعمال .
- تمارس الهيئة الشرعية دورها الرقابي من خلال :
- ممثل لها في المصرف .
- الاجتماعات الدورية .
- اختيار عينات من الأعمال لمراجعتها .

وهناك أساليب أخرى يتعرض لها البحث بالتوضيح.

وللهيئة دور مهم في الأنشطة المختلفة للمصرف سيوضحها البحث على النحو الآتي :

- دورها الاقتصادي : يتمثل في صياغة وإعداد العقود الاستثمارية ومراجعتها ، وإعداد نماذج الخدمات ومراجعتها والمساعدة في دراسة الجدوى .
- أما دورها الاجتماعي فيتمثل في وضع الخطط الكفيلة بجمع الزكاة وتوزيعها ودعم التعامل بالقرض الحسن .

وتلعب الهيئة كذلك دوراً مهماً في إحداث أعراف مصرفية في البنك،ووضع التعليمات التنفيذية الخاصة بالتشغيل.

ويبقى دورها في تكوين نظام للحوافز على وفق الرؤية الإسلامية، دوراً مهما جدا، ذلك لأنه يعطي للعاملين في المصارف الإسلامية دافعا مادياً ومعنويا في القيام بواجباته على أحسن وجه، لما للحوافز من قيمة معنوية عالية .

لقد كتبت ابحاث كثيرة وعقدت مؤتمرات عدة عالجت مسألة الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية، ولهذا لم يخض البحث في اعادة ما كُتب عن الدور والمهمة الملقاة على الهيئة بشكلها التقليدي، وإنما حرصنا في دراستنا هذه على التركيز على تصور جديد للهيئة، وهو ضرورة أن ترتقي بعملها لتكون عقل المصرف

الاسلامي، الذي يخطط دروب النهضة للامة، فالمصارف لها دورها الكبير في نهضة الأمة، لأنها ينابيع التمويل المالي للقطاعات الاقتصادية وغير الاقتصادية.

ولأجل توضيح هذا التصور، قسمنا الفصل على المحاور الآتية:

أولا – ضرورة الرقابة الشرعية:

ان الرقابة الشرعية التي تقوم بها هيئة متخصصة في المؤسسات المالية الاسلامية بعامة، والمصارف الاسلامية بخاصة، ضرورة شرعية وضرورة حضارية، فمن حيث كونها ضرورة شرعية، فان مجرد تأسيس مصرف بصفة اسلامية لا يعصمه من الخطأ، ولا حتى من التجاوز على احكام الشريعة، وهو ما يعاني منه الواقع المصرفي الاسلامي اليوم، ولهذا كان من اللازم ان تكون هناك هيئة شرعية تراقب تطبيق الاحكام الاسلامية المالية. ومن حيث كونها ضرورة حضارية، فان المؤسسات المالية المهمة في العالم تخضع لهيئة رقابة.. تقيم اعمالها في ضوء معايير معينة تنظم عمل المؤسسات المصرفية في العالم، ولنا في (بازل١) و(بازل٢) خير دليل.

لذلك نرى ضرورة الارتقاء بعمل هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية الى وضع اكثر تأثيراً وفاعلية مما هو عليه الان، على اهمية ما نقوم به من عمل كفوء، وهو ما يسعى البحث الى توضيحه.

ينبغي ان تكون هيئة الرقابة الشرعية عقل المصرف الاسلامي الذي ينتج برامجه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما الى ذلك في ضوء ما تحمله من وعي عميق ومسؤول بمصادر الشريعة الاسلامية الاساسية منها (القران والسنة) والتبعية مثل علوم العقيدة والفقه والحديث واللغة وما الى ذلك.

ولما كان المصرف الاسلامي يختلف عن غيره من المصارف السائدة في الاقتصادات العالمية، من حيث وظائفه التي تحددها الشريعة ومقاصدها، فلابد ان يرتقي وعي هيئة الرقابة الشرعية بالدور الحضاري للمصارف الاسلامية واهميتها في تحقيق تنمية حضارية شاملة، ذلك ان الزمن الحالي للحضارة الاسلامية بخاصة والانسانية بعامة، يفرض على الهيئة ان تخرج من دورها التقليدي في مراقبة

عمل المصارف من حيث تطبيقها للأحكام الشرعية، لان المصرف لم يعد اسلاميا حين يحتال على احكام الشريعة لغرض الكسب المادي. وانما ينبغي على هيئة الرقابة الشرعية ان تسهم في بناء السياسة المالية والنقدية الاسلامية بما يحقق نقلة نوعية للمصارف الاسلامية لتكون قطاعاً قائداً في النهوض الحضاري الاسلامي.

قام المصرف الاسلامي، اصلا، على أحكام الشريعة الاسلامية الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية وما الى ذلك، وبها تحددت هويته، والقائمون على المصرف الاسلامي هم مسلمون واعون بالأحكام التي شرعت لتنظيم المعاملات المالية، وهويتهم واضحة كذلك، إن وجود الهيئة في مثل هذه الحالة، هو لتحري الدقة في تطبيق الاحكام الشرعية والعقود،،كي لا نسمح بتسلل مغريات الربح الى عمل المصرف على حساب الحكم او العقد الاسلامي.

ثانياً- الهيئة ووعي أهداف المصارف:

يحتاج المصرف الاسلامي الى (الفتوى) في ما يواجهه من مستجدات اقتصادية وغير اقتصادية، وهنا يكون للهيئة حضورها الفعال، غير ان الامر اكبر من دور المفتي، انه الدور البنائي الخلاق الذي يرسم سياسات النهضة للامة من خلال تحقيق فاعلية اكبر للمصارف الاسلامية، والخطوة الاساسية في هذا العمل هو وعي اهداف المصارف الاسلامية التي يمكن اجمالها بالاتي :

- الحفاظ على راس المال، وهو احد مقاصد الشريعة، وتحقيق الاستغلال الاقتصادي للدول الاسلامية.
- تنمية الاقتصاد الوطني والعالمي ودعمه على اساس الشريعة الغراء.
- تحرير المعاملات المالية من المحظورات الشرعية (الربا...)
- تحقيق العدل في توزيع عوائد استخدام الثروات بين اصحاب الاموال والمحتاجين.
- تنظيم المنافع الحقيقية بين اصحاب رؤوس الاموال والمودعين.

- مراعاة الجانب الاجتماعي من خلال فريضة الزكاة على رؤوس الاموال وناتج المعاملات في حدود قواعد موضوعية متفق عليها.
- الالتزام بأحكام الشريعة في توجيه الاموال لخدمة المجتمع.
- تقديم البدائل المقبولة شرعا عن الخدمات المصرفية التقليدية.
- تحقيق العدل في توزيع عوائد استخدام الثروة بين اصحاب الاموال والقائمين على ادارتها والمجتمع.
- خدمة المجتمع وهذه تعد من الاهداف المهمة للمصارف الاسلامية، كونها توفر حاجات المجتمع الضرورية مثل السكن ودعم المشاريع الفردية، فضلا عن دعمها للمشاريع التنموية التي تخدم المجتمع بعامة.
- تحقيق الارباح ذلك انه بدونها لا يتمكن المصرف من انجاز الكثير من اعماله والتزاماته الشرعية (بوصافي وفيصل،٢٠١١: ٢).

ان الزمن الحالي للحضارة الاسلامية خاصة والانسانية بعامة، يفرض على هيئة الرقابة الشرعية ان تتجاوز دورها التقليدي الى صانع قرار مالي ومصرفي اسلامي يرسم من خلال اسهامه في صناعة السياسات الاقتصادية، طريق النهضة الحضارية. وهذا يتطلب اعادة فهم لمكانة الهيئة الرقابية في المصرف الاسلامي من خلال وعي ادوارها النهضوية وهو ما يتناوله المحور الثالث.

ثالثا-الدور الاقتصادي لهيئة الرقابة الشرعية:

الاقتصاد تكثيف للحضارة، ولهذا ينبغي على الاقتصاديين الاسلاميين ان يحققوا في وعيهم هذا التكثيف، وان يعمقوا وعيهم الحضاري والانفتاح على حقول المعرفة كافة.

إن ساحة المواجهة العالمية اليوم هي ساحة الاقتصاد الذي يتطور بشكل مذهل، وتتسابق المنشات المختلفة في تطوير منتجاتها من أجل الربح وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وتقف المصارف بوصفها احد اهم القوى المساعدة في تمويل

القطاعات الانتاجية ودعمها في مقدمة المنشات التي تحقق الربح والرفاه الاقتصادي.

لذلك وبغية ان تقوم الهيئة بدور اكثر شمولية، ينبغي ان تتوافق مع جملة من المعايير المعرفية الاسلامية التي يمكن ان نجملها بالاتي :

أن تملك رؤية اسلامية حضارية كلية نابعة من القران الكريم، تتحدد في ضوئها اليات عمل المصارف الاسلامية، ذلك ان هذه الرؤية هي (رؤية توحيدية غائية اخلاقية إعماريه خيرية حضارية تعبر عن الفطرة الانسانية السوية، وهي بذلك،وبالضرورة، رؤية علمية سننية تسخيرية تهدف الى جعل عناصر الفطرة الانسانية السوية في ثورة الوعي الانساني، لتهدي مسيرة الحياة الانسانية، وترشيدها، كي يحقق الانسان ذاته السوية في ابعادها الفردية والجماعية ويستجيب في وسطية واعتدال لحاجاتها ومتعها، على مدى افق الوجود الانساني بكل ابعاده الروحية والابداعية العمرانية) (ابو سليمان،٢٠٠٨: ٤٦).

أن تنعكس هذه الرؤية في معالجة القضايا الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والادارية والمحاسبية.

أن يمتلك اعضاء الهيئة ملكة الاجتهاد في مستوييه الكلي والجزئي، فلا يقتصر دورها على مطابقة هذه الآلية مع المذهب الذي يتبعه هذا الرقيب او ذاك.. انما لابد من تقديم فقه حضاري معاصر من خلال المصرف الاسلامي يتسرب الى الامة عبر قنوات التواصل والاتصال المتعددة ليكون جزءا من ثقافتها وبالتالي ممارساتها، وبذلك ينتقل المصرف الاسلامي الى ممارسة وظائفه بكفاءة اعلى بما يحقق نهضة الامة.

- اعتماد منهج علمي اسلامي ينطلق من القران الكريم في ادراك اليات التنمية الحضارية، معززا بالسنة النبوية، مسترشدا بأقوال الفقهاء الاكثر حضورا في معالجة قضايا الاقتصاد في الزمن الحالي، مع التركيز على ادراك العصر ومعطياته وضروراته الاقتصادية والتنموية.

•الوعي بأهداف هيئة الرقابة الشرعية التي يمكن الاشارة اليها بالآتي : (تقويم عمل هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية،١٩٩٦: ١١٦-١١٧)

•تقويم العمليات والانشطة المصرفية التي يمارسها البنك شرعا لتتأكد من عدم مخالفتها لأحكام الشريعة الاسلامية.

•مراجعة العمليات والانشطة المصرفية لإبراز جوانب مخالفة الشريعة ورفضها، وتقديم البديل الملائم على وفق احكام الشريعة الاسلامية.

•النظر في صيغ العقود ومراجعتها .

•تقديم الرأي والمشورة لمجلس الادارة.

•متابعة تنفيذ الفتاوى الشرعية، وايقاف أي عمل لا يتفق واحكام الشريعة.

ويمكن اضافة جملة من الاهداف الاخرى التي تمكن الهيئة من تجاوز دورها التقليدي الى دور صانع القرار المالي والمصرفي مثل الاسهام في رسم السياسة المصرفية. وصياغة اهدافها وتحديد الوسائل الكفيلة بدعم المصارف الاسلامية لتكون المؤسسة الاكثر قوة وحضوراً في المجتمع.

إن الوعي بهذه الاهداف يحتم على الهيئة ان تحدد اساليب العمل الاكثر كفاءة في ادارة فعاليات المصارف الاسلامية التي تتجاوز ابداء الراي، واختيار عينات من نشاطات المصرف وفحصها وتدقيقها شرعياً، الى التقويم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والاخلاقي للمصرف في ضوء الرؤية الاسلامية الحضارية الكلية، ومقاصد الشريعة، باعتماد صياغة التقرير السنوي صياغة حضارية، يضم في جزئه الاول التأصيل النظري للنهضة التنموية بالرؤية الاسلامية الكلية، ويضم جزؤه الثاني الجوانب الفنية والتطبيقية في عمل المصارف.

ويقف في مقدمة الجهد الاقتصادي لهيئة الرقابة الشرعية تأصيل النظريات والتصورات الاسلامية مثل :

- نظرية الادخار الاسلامية.
- نظرية الاستثمار الاسلامية وعقود الاستثمار ودور المصارف الاسلامية في تنفيذها.

- عقود الخدمات .
- دراسات الجدوى والربحية الاسلامية.
- نظريات الضمان.
- نظرية القرض الاسلامية.

رابعاً – الدور الاجتماعي لهيئة الرقابة الشرعية :

للمصارف الاسلامية بعد اجتماعي مهم جدا ، وهو احد اهم نقاط اختلافها عن المصارف غير الاسلامية، التي تؤكد على الدور الاقتصادي للمصرف بوصفه اداة تمويل التنمية الاقتصادية، في حين ان المصارف الاسلامية لا تفصل بين بعدها الاقتصادي وبعدها الاجتماعي، ما دامت تعمل في ضوء هدى الشريعة الاسلامية التي لا تفصل بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والجانب الاخلاقي في احكامها.

يتمثل الدور الاجتماعي للمصارف الاسلامية في قدرتها على تحقيق الاتي:

- التكافل الاجتماعي.
- جمع الزكاة وانفاقها على مستحقيها.
- منح القرض الحسن لأغراض النمو والتنمية الاقتصادية.
- ادارة التبرعات للأغراض الانسانية وغيرها.
- دعم المشروعات الاجتماعية غير الربحية.

ولكي تتجاوز هيئة الرقابة الشرعية اخطاء المصارف الماضية، وتفعل دورها الاجتماعي المعاصر، ينبغي ان ترتقي بمستوى التنظير للدور الاجتماعي للمصارف الاسلامية مركزة على:

- العناية بالتكافل الاجتماعي ورسم الخطط والبرامج للارتقاء بكفاءته الاجتماعية الى ارقى ما يمكن لتجاوز محن الفقر والحاجة والحرمان.
- طرح فهم معاصر للزكاة من اجل تفعيل مقاصدها الشرعية، وبالتالي تفعيل مضامينها الاجتماعية التي تسهم في تحقيق تنمية اجتماعية

كفوءة ترتقي بالمجتمع وفئاته وطبقاته الى مرحلة اكثر رقيا اقتصاديا واجتماعيا واخلاقيا.

- الاهتمام بالقرض الحسن، وتفعيل وظائفه الاقتصادية.
- ادارة التبرعات من خلال وضع برامج اجتماعية كفوءة، تأخذ بعين الاعتبار التنوع في مصادرها، ودعم المشروعات الاجتماعية التي لا تهدف الى تحقيق الارباح، وكذلك دعم وتمويل المشاريع الصغيرة.

إن هذا يتطلب زيادة الوعي الثقافي الاسلامي باعتباره مطلبا شرعيا، ذلك ان الثقافة الخلاقة تسهم في الاسراع بالانتقال الحضاري الى مراحل اكثر نضجا وعطاء، وهذا يفرض على الهيئة تنظيم برامج ثقافية واعلامية تسهم في تحقيق هذا الغرض (تقويم الدور الاجتماعي للمصارف الاسلامية،١٩٩٦: ١٥٥) .

خامساً-الهيئة الشرعية ونظام الحوافز :

يعد نظام الحوافز الاقتصادية والاجتماعية، من الانظمة الاكثر قيمة في دعم مسيرة الاداء الاقتصادي والاجتماعي للمنشآت الاقتصادية بعامة، والمصارف الاسلامية بخاصة، ذلك ان الحوافز هي الالية الاكثر قدرة على قيادة العاملين نحو تحقيق افضل نتائج لعملهم في المنشأة، مثل زيادة ارباح المنشأة، وزيادة دخول افراد المنشاة، وتخفيض كلفة العمل، وتقليل الهدر في الوقت والموارد المستخدمة.

وكلما كان نظام الحوافز كفوءا وفعالا، ادى الى تفعيل الدوافع الانسانية نحو الافضل.

وبغية الارتقاء، بدور الهيئة في بناء نظام حوافز كفوء، لابد ان تأخذ بالاعتبار ما يأتي (علي،٢٠٠٠: ٥٦):

ان تتفق اهداف العمل مع اهداف العاملين.

- توافق الوظيفة مع ميول الفرد وقدراته.
- الجمع بين الجانبين المادي والمعنوي.
- أن تتناسب الحوافز مع الجهد المطلوب.
- مراعاة عنصر التكاليف.
- ارتباط الحافز بالسلوك المطلوب وفورية التطبيق.
- عدالة الحافز.
- وضوح الحوافز واسسها وشروط الحصول عليها.
- تجديد فعالية الحوافز بإعلانها وتأكيد اهدافها وشرح أسسها.
- توفير القدوة الحسنة، فهي أساس نجاح الحوافز.
- تقويم نظام الحوافز وتطويره.

الفصل الثاني

المرتكزات الأخلاقية الاسلامية لرأس المال البشري

الموارد البشرية هم البشر الذين يديرون فعاليات المجتمع والمؤسسات، والبشر هم النفس والعقل والأخلاق التي يضمهم جسد يعمل في إطار سنن الله تعالى التي فطر الناس عليها. وكلما انتظمت النفس الإنسانية في مضمار الحياة بالقيم النبيلة الخلاقة كان عطاؤها متميزا كفوءاً فعالاً، وكلما انتظم العقل بأحكام المنطق والجدية كان هو الأخر أكثر كفاءة وعطاء، وإذا انتظمت النفس والعقل بالأخلاق، كان عطاء الموارد البشرية في مختلف مواقعها كفوءاً معطاءً. ذلك أن هناك خيطاً متيناً يشد النفس والعقل والأخلاق ببعضها، وكلما طابت النفس أثرت في الأخلاق وعناصرها المهمة الضمير والإرادة والمشاعر الايجابية الخلاقة مثل الحب والتسامح والجدية والبناء..

وهنا لابد من الكشف عن طبيعة الارتباط بين الأخلاق والموارد البشرية من اجل الارتقاء بالأخيرة في إدارة مهماتها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية على أحسن وجه، ذلك ان الموارد البشرية تعمل بين حقيقتين، الرغبة والواجب، إن الرغبة في الانتماء إلى العمل تعطي حوافز أكثر فاعلية من الواجب على أهميته، ذلك أنها تمثل جانب (الاختيار) الذي يجعل الواجب جزءا أساسياً من منظومتنا العملية والأخلاقية، وجزءا من ذواتنا الفاعلة.

إن الموارد البشرية حين تتثــقف على وعي الرغبة بوصفها عنصرا داخليا وعلى الواجب بوصفه عنصرا خارجيا تصبح حياتها العملية في المؤسسة او الحياة أكثر

سعادة وعطاء، إذ تصبح عنده عملية الموازنة بين الرغبة والواجب، فعلاً حكيماً، ينتصر فيه للذات وللمؤسسة والمجتمع.

وبغية انجاز الفصل وتحقيق هدفه توزع الفصل على المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : مفهوم رأس المال البشري.

المبحث الثاني : المرتكزات الأخلاقية لرأس المال البشري في القران الكريم.

المبحث الأول ـ مفهوم رأس المال البشري :

انشغل الباحثون والمفكرون الاقتصاديون والاداريون بمفهوم راس المال البشري، والبحث في اهميته الاقتصادية والادارية، وفي ما يأتي بعض الآراء المهمة في توضيح هذا المفهوم:

- "هو الموهبة والمهارات والمعرفة التقنية والعلاقة الممكن استخدامها لخلق الثروة "(توماس، ٢٠٠٤: ٤) .
- "هو مجموع ما يعرفه كل الأفراد في المنظمة ويحقق ميزة تنافسية في السوق"(حسن، ٢٠٠٥: ٥).
- في حين ينظر آخرون إلى "رأس المال الفكري" بوصفه قوة إدارية واقتصادية مستقلة، في الوقت الذي لايمكن أن نفصل بينها، لان رأس المال الفكري هو (المحتوى المعرفي والأخلاقي) لرأس المال البشري..فيذكر الدكتور عادل حرحوش تعريفا لرأس المال الفكري على أنه :"القدرة العقلية القادرة على توليد أفكار جديدة ومناسبة وعملية قابلة للتنفيذ وتتبع بمستوى عال من الجودة، وتمتلك القدرة على تحقيق التكامل والتناغم بين مكونات مختلفة للوصول إلى الأهداف المنشودة للمعرفة المفيدة التي يمكن توظيفها واستثمارها بشكل صحيح لصالح المنظمة " (حرحوش ، ٢٠٠٣: ٤)

ويرى آخرون بان رأس المال الفكري هو :

- "مجموعة الموارد المعلوماتية للأشخاص، المتكونة على هيئة نوعين من المعارف، معارف ظاهرة يسهل التعبير عنها أو كتابتها وبالتالي نقلها إلى الآخرين"

ويرى أخر إن الموارد البشرية هي :

- "نخبة متميزة من العاملين على كافة المستويات، وهذه النخبة لها القدرة على التعامل المرن في ظل نظام إنتاجي متطور، ولها القدرة على إعادة تركيب وتشكيل هذا النظام الإنتاجي بطرق متميزة".

في حين يرى (شولتز) أن رأس المال البشري:

- "هو القدرة والمعلومات التي لها قيمة اقتصادية، ويعتبر مصدرا قابلا للتجديد وليس هناك أية حدود نظرية لمخزونه بخلاف الأنواع الأخرى لراس المال" (المصبح ، دون تاريخ : ٤) .
- وقد عرفه تقرير التنمية الإنسانية بأنه "النواة الصلبة نسبيا لراس المال المعرفي" (التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٣: ٩٠).

مهما تعددت تعريفات رأس المال البشري، ورأس المال الفكري، فان نظرة تحليلية فاحصة نجد انها تعبير عن حقيقة واحدة هي انهما مفتاح الاداء الكفوء في الاستراتيجية المحددة للتنمية ذلك ان كفاءة راس المال البشري تتمثل بعمق الخبرة والجوانب المعرفية التي تحوزها نخبة او معظم العاملين في المنظمة.

نلاحظ من المفاهيم الواردة سواء عن رأس المال البشري، أم الفكري، التركيز على القيم المادية دون الاشارة الى القيم الاخلاقية التي يحتاجها رأس المال البشري أو الفكري، وهو ما سنعالجه في المبحث الثاني..

المبحث الثاني- المرتكزات الأخلاقية لرأس المال البشري في القرآن الكريم:

إذا نظرنا إلى رأس المال البشري من زاوية الإدارة والاقتصاد، فهو مفهوم تطبيقي يعمل في إطار علوم تطبيقية هي الإدارة والاقتصاد، والعلوم التطبيقية تستخدم المعرفة لتحقيق أهداف معينة، ويفترض في هذه الأهداف أن تكون مستحبة، لذلك كانت لها قيمة خاصة فوق المعرفة الخالصة، فالطب مثلا يفترض أن إبراء المريض من مرضه أمر مستحب، عدا عن الاهتمام بوظائف الأعضاء..(فلوجل، دون تاريخ : ١٨) .

وكذلك فان هدف الإدارة والاقتصاد هو الارتقاء بمستوى المنظمة والمجتمع إلى أحسن ما يمكن،، ولايكون ذلك دون وجود راس مال بشري مكوناته الأساسية

المعرفة والأخلاق..وإذا كانت المعرفة والخبرة قد نالتا حظاً وافراً من البحث في تطوير رأس المال البشري، إلا أن البعد الأخلاقي ما زال غائباً عن ساحة التنظير الإداري والاقتصادي في هذا المضمار.

إن الأخلاق هي ممارسة القيم العليا في ميادين المجتمع المختلفة، مثل الصدق والخير والجمال.. والعمل الأخلاقي هو أن نعيش القيم التي نؤمن بها في ميدان العلم والمعرفة وفي ميادين الحياة الأخرى، غير أن العلاقة بين العلم والمعرفة من جهة، والأخلاق من جهة أخرى ليست علاقة مباشرة، إنما هي علاقة غير مباشرة، فالعلم والمعرفة والذكاء يعينون كثيراً في إقرار المبادئ وفهمها، وهو أمر مهم جدا في أداء الواجبات، غير أن أداء الواجبات يعتمد على عناصر وجدانية قد تكون موجهة إلى هذه الغاية، أو لا تكون، غير أن هذا لايمنع أن تكون هناك علاقة مباشرة بين المعرفة والذكاء من جهة وبين السلوك الأخلاقي من جهة أخرى، والسبب في ذلك هو أن المعرفة والذكاء يسهلان التنبؤ بالنتائج الكاملة للتصرفات، واصطناع بعد النظر الذي يهدي إلى حسن الخلق تسوغه بعامة نتائجه الطيبة. (فلوجل، دون تاريخ : ٣٣) .

فمن أين سيجد راس المال البشري منظومته الأخلاقية ؟ هناك مصدران للقيم الأخلاقية،، المصدر الأول هو (العقل) ومنظومته الأخلاقية الإنسانية في إطار العلاقات الاجتماعية الاقتصادية السائدة، والمصدر الثاني هو (الدين) بما اوحاه الله تعالى إلى رسله في رسالاته السماوية. يؤكد المصدر الأول على الجانب الطبيعي للأخلاق ونسبيتها، ذلك أن البنى الخاصة للوعي الأخلاقي الرأسمالي، من حيث انه إعادة صياغة أو إغناء للقواعد الأخلاقية القديمة بمحتوى جديد (الإخلاص، الضمير، الواجب، الحرص) أو تبدل بطفرة نوعية كل محتواها القديم مثلا: تصور العدالة، والوطنية، والسعادة، واللذة وما إلى ذلك، وتغتني كذلك وتتوطد بعض القواعد والقوانين ذات المدلول البشري العام (العطف، والشكر، والتواضع، والصدق، والإخلاص) (الجبر،١٩٨٨: ٥٥)

غير أن هذه المنظومة الأخلاقية (تظل ناقصة وغير كافية ليس فقط لأن العادة، والوراثة، وأثر البيئة، والمصالح المباشرة تفسد نوازعنا التلقائية، وتلقي أنواع من الضلال على نور بصيرتنا الفطرية، ليس فقط لأن شواغل الحياة في الدنيا تستوعب الجزء الأكبر من نشاطنا الواعي، بل إن ممارسة الأخلاق في أحسن الظروف الملائمة تواجه صعوبة أخرى رئيسية : وهي أن الضمير إذا اقتصر على مصادره الفطرية وحدها، وجد نفسه عاجزاً في غالب الأحيان، عن أن يقدم، في جميع الظروف "قاعدة" ذات طابع عام تستأثر باعتراف الجميع، فإذا تجاوزنا حداً معيناً نجد أن (اليقين) الأخلاقي قد ترك مكانه للاحتمالات والتردد والمتاهات) (دراز ، ١٩٨٢:ي ب) ،في حين تذهب منظومة الدين الأخلاقية- وهنا نعتمد القران الكريم مصدراً أوحدَ للقضية قيد الدراسة- إلى التأكيد على الإلزام الذي يدور حوله كل نظام أخلاقي، والذي يؤدي فقده إلى سحق جوهر الحكمة العملية ذاتها، وفناء ماهيتها، لأنه إذا لم يكن هناك إلزام لم تكن هناك مسؤولية، وإذا عدمت المسؤولية، لا يمكن أن تكون العدالة، وحينئذ تتفشى الفوضى، ويفسد النظام . (دراز ، ١٩٨٢: ٢١) .

ويرتبط بفكرة (الإلزام)، فكرة المسؤولية، وفكرة الجزاء، والحقيقة ان هذه الأفكار الثلاثة هي بنية متكاملة في منظومة الأخلاق الإسلامية.

ان المسؤولية هي استعداد فطري، إنها مقدرة الإنسان على أن يلزم نفسه أولا، وقدرته على ان يفي بعد ذلك بالتزامه بوساطة جهوده الخاصة (دراز ، ١٩٨٢: ١٣٧) والمسؤولية ترتبط ارتباطا وظيفيا بالشخصية، ولذلك فهي مرتبطة بالإنسان البالغ العاقل، إذ لا يطيقها إلا هو، فهو الذي يعيها وهو الذي يعيشها باختياره.

وتبقى الفكرة الثالثة في منظومة الأخلاق القرآنية هي فكرة الجزاء الذي هو رد فعل القانون على موقف الأشخاص الخاضعين له (لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عبدالله دراز ص ٢٤٥ وما بعدها)

إن رأس المال البشري ليس بعداً فكرياً وحسب، إنما هو بعد أخلاقي كذلك، فما دام يعمل في إطار الإرادة، فهو بذلك يعد موضوعا للأخلاق، فيعيش جدل التأثر والتأثير،، التأثر بالأخلاق، والتأثير بوساطتها في دائرة الممارسة الأوسع في المنظمة والمجتمع.

والمسؤولية الأخلاقية، تعد الأوسع بين المسؤوليات المختلفة القانونية وغير القانونية، ذلك إن المسؤولية الأخلاقية بالمنظور الإسلامي لاتقف عند حدود العلاقة بين الإنسان والمنظمة ،أو أفراد المجتمع، إنما هي قبل كل شيء علاقة مع الله تعالى كونه مصدر هذه الأخلاق ومشرعها، فهي مسؤولية ثابتة متعلقة بالضمير الذي يمنحها القوة الذاتية لأداء الواجبات التي تصبح جزءا من خيارات الإنسان، الأمر الذي يجعله يؤدي تلك الواجبات بحب ورغبة.

كذلك فان العلاقة بين المعرفة والأخلاق علاقة جدلية، تؤثر الواحدة في الأخرى سلبا أو إيجابا،، فزيادة المعرفة وعمقها وكفاءتها تنجز سلوكا أخلاقيا عاليا،، ولا تستقيم المعرفة ولا العلم بدون الأخلاق، ذلك ان الأخلاق هي الرقيب على الممارسة العلمية.. ولذلك فان المعرفة بالمنظور الإسلامي هي الطريق الأسلم إلى الارتقاء بمنظومة أخلاقية تحقق الخير والكفاءة لمؤسسات المجتمع وأفراده، سواء الإدارية منها أم غير الإدارية. ولذلك ندد القران بالجهل، فهو طريق المفاسد كافة.

تركز منظمات الأعمال الغربية على ثقافة راس المال البشري وعمقه العلمي، دون الإشارة إلى البعد الأخلاقي والقيمي، شأنها شأن الرؤية الأوربية للعلم والحياة القائمة على الفصل بين الدين والعلم، والأخلاق والعلم، وعليه فان بناء منظمة عمل ينمو فيها رأس المال البشري ويتطور على وفق المنظومة الأخلاقية الإسلامية يعني إحداث ثورة إدارية واقتصادية وعلمية، تنهي حالة التبعية الحضارية لاسيما في الاقتصاد والتكنولوجيا، وتمكن راس المال البشري الإسلامي من نهضة حضارية تعيد بناء الأمة على وفق هدى القران الكريم وسنة الرسول المصطفى، وقد أكد الهدى القرآني على المسألة بقوله تعالى: ﴿ لقد ارسلنا رسلنا

بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوي عزيز ﴾(الحديد /٢٥)

إن الوعي بمنظومة الأخلاق الإسلامية كما يؤسسها القران الكريم، يمنح المنظمة عمقاً أخلاقيا يعزز كفاءتها، ويحقق توازناً بين المعطى الثقافي والعلمي من جهة، والمعطى الأخلاقي من جهة أخرى، ذلك أن الوجود الإنساني حقيقة تقف على ثلاثة قوائم، الأيمان والأخلاق والعلم، وراس المال البشري جزء من هذا الوجود فهو يعمل في منظمات متعددة المهام والأنواع بدءاً من منظمات العلم إلى منظمات الاقتصاد، إلى منظمات الطب، إلى الصناعة وما إلى ذلك، التي باتت تتبادل الاعتماد مع العلم الأمر الذي أثار جملة من الصراعات الأخلاقية بين القيم العلمية وقيم الأعمال الحرة من جهة، والقيم الأخلاقية من جهة أخرى، التي كثيرا ما يفجرها انحراف العلم عن مسيرته النبيلة.

ومن منطلق الاهتمام بالموضوعات الأخلاقية والانحرافات في العلم، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، شكلت المعاهد والجمعيات العلمية المختلفة، مثل المؤسسة القومية للعلم، والمعاهد القومية للصحة، والرابطة الأمريكية لتقدم العلم وغيرها، لجاناً مكلفة ببحث الموضوعات الأخلاقية والانحرافات في العلم (رزنيك، ٢٠٠٥: ١٤).

غير أن تيارا فكريا غربيا لما يزل يؤمن بعدم جدوى الاهتمام بالانحرافات الأخلاقية ولم يأخذ علماء هذا التيار المسالة مأخذاً جاداً، والسبب أنهم يرون الانحراف الأخلاقي شيئا نادراً وغير ذي دلالة، وينظرون إلى التقارير المثبتة للسلوك الخاطئ على أنها أحداث فردية أو شذوذات وخروج عن المألوف.(رزنيك، ٢٠٠٥: ١٥).

فما هي المرتكزات الأخلاقية الإسلامية التي يمكن توظيفها للارتقاء بمستوى راس المال البشري؟ إنها منظومة الأخلاق العملية الفردية والجماعية في إطار الأوامر والنواهي التي تلبي حاجات الإنسان والمجتمع الشرعية والاجتماعية

والاقتصادية والإدارية على أسس الحرية والنظام والعقل والسماح والحزم والواقعية والمثالية، فهي بناء عضوي متكامل تتعاون وظائفه وتتساند في وحدة عضوية متنوعة. وهي على النحو الاتي :

• الأخلاق العلمية :

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾(النحل/٤٣).

• التعليم الأخلاقي:

﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾(التوبة/١٢٢).

• الجهد الأخلاقي:

﴿فَلا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ، فَكُّ رَقَبَةٍ ، أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ، يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ، أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ، ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ ﴾ (البلد/ ١١-١٧).

﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾(العنكبوت/ ٦٩)

﴿سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ﴾محمد/٥.

﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى(٤) فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى (٥) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى (٦) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى (٧) وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى (٨) وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى (٩) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى (١٠) ﴾(الليل/٤-١٠).

• طهارة النفس:

﴿قَدْأَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا(٩) وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا (١٠) ﴾ (الشمس /٩-١٠).

﴿وَلاَ تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ(٨٧) يَوْمَ لاَ يَنفَعُ مَالٌ وَلاَ بَنُونَ(٨٨) إِلاَّ مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ(٨٩)﴾ (الشعراء/٨٧-٨٩).

﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ (٣١) هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ (٣٢) مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَن بِالْغَيْبِ وَجَاء بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ (٣٣) ﴾ (ق/٣١-٣٣) .

• الاستقامة:

﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ﴾ (فُصّلت/٦) .

﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (هود/١١٢) .

• العفّة والاحتشام وغض البصر:

﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللهَّ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ، وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلاَّ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلاَّ لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاء بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاء بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاء وَلا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللهَِّ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (النور/٣٠-٣١) .

﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمْ اللهُّ مِن فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللهَِّ الَّذِي آتَاكُمْ وَلا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاء إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ اللهَّ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (النور/٣٣).

﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاء اللَّاتِي لا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ وَاللهُّ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (النور/٦٠).

﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ (١)الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ (٢) وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ (٣) وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ (٤) وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ (٥) إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ (٦) فَمَنِ ابْتَغَى وَرَاء ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ (٧)﴾ (المؤمنون/١-٧).

﴿يَا نِسَاء النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاء إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا (٣٢) وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا (٣٣)﴾ (الاحزاب/٣٢- ٣٣).

- التحكّم في الأهواء:

﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى (٤٠) فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى(٤١) ﴾ (النازعات/ ٤٠-٤١).

﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ (ص/٢٦).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء لِلّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلاَ تَتَّبِعُواْ الْهَوَى أَن تَعْدِلُواْ وَإِن تَلْوُواْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ اللّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (النساء/١٣٥).

- كظم الغيظ:

﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي السَّرَّاء وَالضَّرَّاء وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللّــهُ يُحِــبُّ الْمُحْسِنــينَ﴾ (ال عمران/١٣٤)

- الصدق:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَكُونُواْ مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (التوبة/١١٩).

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً . يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيــمًا ﴾ (الأحزاب/٧٠).

﴿وَالَّذِي جاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ (الزمر/٣٣).

• الرقّة والتواضع:

﴿وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْواتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴾ (لقمان/١٩).

﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾ (الفرقان/٦٣).

• التحفّظ في الأحكام:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلا تَجَسَّسُوا وَلا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ (الحجرات/١٢).

﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾(الحجرات/٦).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلاَ تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلاَمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِندَ اللّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ اللّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُواْ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (النساء/ ٩٤).

• اجتناب سوء الظن:

﴿ ولا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۚ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولا﴾ (الإسراء/٣٦).

• الثبات والصبر:

﴿وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ ﴾ (المدثّر/٧).

﴿ وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلا بِاللَّهِ ۚ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ ﴾ (النحل/١٢٧).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَاتَّقُواْ اللّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران/ ٢٠٠).

﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللّهِ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللّهِ قَرِيبٌ﴾ (البقرة/ ٢١٤).

﴿الم (١)١ أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ (٢(وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ (٣)﴾

(العنكبوت/ ١- ٣).

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ وَلَئِن جَاء نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ﴾

(العنكبوت/ ١٠).

﴿ لتبلون في اموالكم وانفسكم ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا أذى كثيرا وإن تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور﴾

(آل عمران/ ١٨٦).

﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ ۗ وَبَشِّرِ الصَّابِرِين﴾ (البقرة/ ١٥٥).

• القدوة الحسنة:

﴿ فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾

(الأحقاف/ ٣٥).

﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ (الأحزاب/ ٢١).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ اللَّهِ فَآمَنَت طَّائِفَةٌ مِّن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَكَفَرَت طَّائِفَةٌ فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾

(الصّف/ ١٤) .

• الاعتدال:

﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ (الفرقان/ ٦٧) .

﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا ﴾

(الإسراء/ ٢٩) .

﴿ وَالسَّمَاء رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ (٧) أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ (٨) وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ (٩)﴾

(الرّحمن/ ٧-٩) .

• الأعمال الصالحة:

﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ المَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلاَّ سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ (هود/٧) .

﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ (الكهف/٧).

﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴾ (الملك/٢).

• التنافس:

﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة/ ١٤٨).

﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ عَمَّا جَاءكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاء اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُم فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (المائدة/ ٤٨).

• حسن الاستماع والإتباع:

﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى فَبَشِّرْ عِبَادِ (١٧) الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُوْلُوا الأَلْبَابِ(١٨)﴾ (الزمر/ ١٧-١٨).

• إخلاص السرائر:

﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُداهُمْ وَلكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشاءُ وَما تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ وَما تُنْفِقُونَ إِلاَّ ابْتِغاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَما تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لا تُظْلَمُونَ﴾(البقرة/ ٢٧٢).

﴿اَّ خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاَحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتَغَاء مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء/١١٤).

النواهي:

• الكذب:

﴿ذَلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ عِندَ رَبِّهِ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ (الحج/ ٣٠).

﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ (النحل/ ١٠٥).

• النفاق:

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ٢٠٤ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ ٢٠٥ وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ ٢٠٦﴾ (البقرة/ ٢٠٤-٢٠٦).

• أفعال تناقض الأقوال:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ (٢) كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ (٣) ﴾(الصّف/ ٢-٣).

• البخل:

﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (الحشر/ ٩).

﴿الشَّيْطانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا وَاللَّهُ واسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة/ ٢٦٨).

﴿وَاللّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُواْ مَيْلاً عَظِيمًا﴾ (النساء/ ٢٧) .

الإسراف:

﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا (٢٦)إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا (٢٧)﴾ (الإسراء/ ٢٦-٢٧).

- **الرّياء:**

﴿وَلاَ تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ اللّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُواْ وَلِلنِّسَاء نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُواْ اللّهَ مِن فَضْلِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا (﴾النساء/ ٣٨) .

﴿ (٤) فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ (٥) الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ (٦) الَّذِينَ هُمْ يُرَاؤُونَ (٧) وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ (الماعون/ ٤-٧) .

- **الاختيال:**

﴿وَلا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ (لقمان/ ١٨) .

﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ۖ إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا ﴾ (الإسراء/ ٣٧) .

- **الكِبْر والعجب:**

﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ ﴾ (النحل/٢٣).

﴿وَلاَ تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ اللّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُواْ وَلِلنِّسَاء نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُواْ اللّهَ مِن فَضْلِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾ (النساء/٤٩) .

﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى ﴾(النجم/٣٢).

• التفاخر بالقدرة والعلم:

﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا (٣٢) كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهَرًا (٣٣) وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا (٣٤) وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا (٣٥) وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا (٣٦) قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا (٣٧) لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا (٣٨) وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا (٣٩) فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا (٤٠) أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْرًا فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَبًا (٤١) وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا (٤٢)﴾ (الكهف/ ٣٢-٤٢) .

﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِندِي أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا وَلَا يُسْأَلُ عَن ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾ (القصص/٧٨) .

﴿فَلَمَّـا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِـنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ (غافر/٨٣).

• الحسد والطمع:

﴿ وَلاَ تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ اللّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُواْ وَلِلنِّسَاء نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُواْ اللّهَ مِن فَضْلِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾

(النساء/ ٥٤) .

﴿وَلاَ تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ اللّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُواْ وَلِلنِّسَاء نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُواْ اللّهَ مِن فَضْلِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾ (النساء/ ٣٢).

• تعاطي الكسب الخبيث:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾(النساء/ ٢٩) .

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾(البقرة/ ١٨٨) .

﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبا لا يَقُومُونَ إِلاَّ كَما يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطانُ مِنَ الْمَسِّ ذلِكَ بِأَنَّهُمْ قالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبا وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبا فَمَنْ جاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهى فَلَهُ ما سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عادَ فَأُولئِكَ أَصْحابُ النَّارِ هُمْ فِيها خالِدُونَ (٢٧٥) يَمْحَقُ اللّهُ الرِّبا وَيُرْبِي الصَّدَقاتِ وَاللّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ (٢٧٦)﴾ (البقرة/ ٢٧٥-٢٧٦) .

الفصل الثالث

رأس المـال الاجتماعـي ومكانتـه في تفعيــل الدور التنموي للمصارف الإسلامية

تحتل المفاهيم مكانة مهمّة في الإصلاح والبناء الحضاري، ذلك أنها تشكل إحدى أدوات العقل معرفياً وعقائدياً وأخلاقياً. ولذلك يعدّ الاهتمام ببنائها وتوضيح قواعد تأسيسها وضبطها ومنهجية بنائها، من القضايا المهمّة في بناء العلم والمعرفة، وإنجاز الإصلاح والبناء الحضاري.

ويعدّ مفهوم رأس المال الاجتماعي أحد هذه المفاهيم الأكثر أهمية وخطورة في حياة المجتمعات الإنسانية المعاصرة، فهو من المفاهيم الحضارية القاعدية من حيث أهميته العلمية، وأحد المفاهيم المنهجية من حيث طريقة التفكير، وأحد المفاهيم المحورية من حيث التأثير، ولذلك فإن مآلاته هي الأخرى خطيرة، من حيث طبيعة النتائج التي يحققها تدفق أفعاله ومنجزاته التنموية.

لقد احتل رأس المال الاجتماعي مكانته المهمّة في الفكر الاقتصادي والإداري المعاصر، نتيجة فشل الجهود التنموية التي شهدها النصف الثاني من القرن الماضي، وفشلها في تحقيق العدالة، ليؤكد على قيمته العلمية، بوصفه جهداً

حضارياً تتوزع اهتماماته على مساحات علمية متعددة اقتصادياً وإدارياً واجتماعياً وفلسفياً، متجاوزاً محن التنمية والنمو والتوزيع غير العادل للثروة، وتلك النظرة التي حطّت من قيمة الإنسان، مؤكداً على قدرته في تحقيق الترابط الخلّاق بين الإنسان والدولة والسوق ومؤسسات المجتمع المدني، لأنه يمثّل علاقة تشاركية بين أبناء الأمة، فلا يمكن أن يُنجز بمفرده. ومحتوى هذه العلاقة، شبكة المنظمات والمؤسسات الوطنية التي تؤكّد على الدوافع والنتائج المترتّبة على وجود العلاقة، مثل الجوانب العلمية والأخلاقية والمعرفية.

تكمن أهمية رأس المال الاجتماعي في كونه أدخل البعد الاجتماعي والقانوني والمعرفي والأخلاقي في ابتكار طريق ثالثة للتنمية، بعيداً عن الليبرالية والاشتراكية، وكذلك تكمن أهميته في تحقيق التماسك بين الشبكات الاجتماعية وتعزيز وجودها، فهو طريق السلام الوطني، والتوازن الاجتماعي، وإحدى قوى اقتلاع الفساد بأنواعه (البستاني،٢٠٠٩:١٣٢)

أولاً- رؤية تاريخية:

ظهر مفهوم (رأس المال الاجتماعي) في مناقشات (ليدا هانيفان) في عشرينيات القرن العشرين، ففي كتابه (المركز الاجتماعي للمدارس الريفية) عام ١٩١٦، وكتابه الآخر (المركز الاجتماعي) عام ١٩٢٠، اشتغل على تكريس النوايا الحسنة والصداقة والعطف والتواصل الاجتماعي بين سكّان الريف. فمثّلت تلك القيم عنده المضامين الأولية لمفهوم رأس المال الاجتماعي.

ثم ظهرت دراسة (جاكوبز) التي تحمل عنوان (الموت وحياة المدن الكبرى) في نيويورك عام ١٩٦١، التي تناول فيها طبيعة حياة المدن الكبرى وحسن الحوار الحضاري.

أعقبتها دراسة (بورديو) التي بعنوان (أشكال رأس المال) عام ١٩٨٣، وهو يناقش قضايا النظرية الاجتماعية، إذ نظر فيها إلى رأس المال الاجتماعي بوصفه يمثّل الموارد العقلية والاجتماعية التي تبني شبكة متينة من علاقات المعرفة والاعتراف المتبادل.

وفي عام ١٩٨٨ نشر (كولمان) دراسته (أثر رأس المال الاجتماعي في تكوين رأس المال البشري) في مجلة (علم الاجتماع) الأمريكية، وبيّن فيها أن الجاليات المهمّشة من الطبقة العاملة، يمكن أن تستفيد مما تتمتع به النخب من قيم ومزايا.

ومن الجدير بالذكر أن كلاً من بورديو وكولمان وروبرت بوتنم، انطلقوا في دراساتهم لرأس المال الاجتماعي من رؤية ماركسية، تؤكّد على أن رأس المال الاجتماعي يمكن أن يكون قوة داعمة للنشاط الاقتصادي غير الرسمي. مركزين على القيم الأخلاقية في تطوير منظمات المجتمع المدني، التي يمكن أن تنقل أفراد الطبقة العاملة إلى مراتب اجتماعية سامية بدلاً من تهميشها. ويمكنهم من ثَم حل مشاكلهم الاجتماعية[١].

ثانياً- مفهوم رأس المال الاجتماعي الإسلامي وأهميته الحضارية:

إن صياغة مفهوم رأس المال الاجتماعي، لا بد أن تكون برؤية تكاملية تأخذ وحدة العلوم الاجتماعية بعين الاعتبار. فعلوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة والإدارة، تمثّل منظومة علوم اجتماعية أساسها المجتمع، وتوحد هذه العلوم مناهج البحث والتفكير، وإن اختلفت مفردات دراستها، ويمكننا بتجريد عالٍ تشخيص المفردات الأساسية التي تشترك فيها تلك العلوم، لنبني بها مفهوماً لرأس المال الاجتماعي، يكون أفقه أوسع من أن يحصر في علم واحد ورؤية واحدة.

إن الأخلاق عنصر مهم في إدارة النشاط الاقتصادي، وهي مسألة أكّد المفكرون الاقتصاديون عليها، لتُختَصَر عند بعضهم في (الثقة)، إذ يؤكد فوكوياما (إن أهم العِبر التي نستخلصها من دراسة الحياة الاقتصادية، هي أن صلاح أحوال أية أمة

---

(١) للمزيد من المعلومات ينظر: www.infed.org/biblio / social_ capital_htm .

والحفاظ على قدراتها التنافسية في السوق الاقتصادية، يبقيان مشروطين بتوفير سمة ثقافية وحيده وراسخة، ألا وهي الثقة، ومدى توفرها وتأصلها في المجتمع). (فوكوياما، ١٩٩٨: ١٣)

وفي الإدارة عُدّت الأخلاق معياراً مهمّاً في إدارة المنظّمة، وهي لا تستغني عن الثقة في دعم منظومتها الأخلاقية القائمة على الصدق والوفاء والإخلاص والجديّة.

ولا يستغني علم الاجتماع عن البعد الأخلاقي في دراسة تنظيماته الاجتماعية، إذ يؤكد على أهمية القيم والمعايير في الحياة الإنسانية التي يكتسبها الإنسان بالتعلم، ويشترك أعضاء المجتمع بعناصر الثقافة التي تتيح لهم مجالات التعاون والتواصل. (غدنز،٢٠٠٥: ٨٢)

ولا يمكن لهذه العلوم أن تتخطى (نظرية المعرفة)، وهي واحدة من مباحث الفلسفة المهمة التي تعتني بصياغة المفهوم والمنهج. ولذلك يرى بعض الفلاسفة المعاصرين، أن رأس المال الاجتماعي أساسه المعرفة، وقد امتد إلى المجال المعرفي من أجل إعادة وحدة المعرفة المفقودة منذ العصر اليوناني القديم، وهذه الإعادة هي من مهمّات رأس المال الاجتماعي، من أجل تحقيق التعاون بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، وتحقيق الثقة، فيما ينتهي كلٌ منهما إلى نتائج معينة (وهبة، http://digital.ahram.org (وهبة، ٢٠١٠: ١).

يمكننا تعيين مصطلحات مشتركة بين منظومة العلوم آنفة الذكر، تلك المصطلحات هي: قبل التاريخ، والثقافة، والبنية الاجتماعية، والعائلة، والتعليم، والمعرفة البيئية، والطبقة الاجتماعية، والمجتمع المدني، والاستهلاك، والقيم، والشبكات، والجمعيات، والمؤسسات، والمعايير. وهي مصطلحات تمارس دوراً مهماً في صياغة مفهوم رأس المال الاجتماعي، وتخرج بالمفهوم من إطاره الضيق إلى سعة أفق المعرفة والعلم في الرؤية إلى الإنسان والمجتمع والحضارة. فالتركيز على عناصر معينة في دراسة رأس المال الاجتماعي يفقده الشمولية والدقة

والديناميكية أيضاً، ذلك أن رأس المال الاجتماعي على وفق هذه الرؤية العقلية، يعد بنية معرفية حركية تفاعلية تضم عناصر القيمة المعرفية والثقافية الأخلاقية في العلوم الاجتماعية التي مهمتها الارتقاء بالإنسان والمجتمع ومؤسساته كافة، وبنيته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية.

إن بناء المفاهيم عملية معرفية كبرى، وهي من القوى الدافعة للحضارة، ذلك أن المفاهيم تعدّ فضاءات علمية ومعرفية وعقدية وأخلاقية تنظم الأداء العلمي والمؤسسي والأخلاقي للمجتمعات الإنسانية.

وبناء المفهوم ليس عملية سهلة، بل يعد جهداً مركباً يقوم على إدراك الأبعاد الأساسية في بناء المفاهيم، وهي اللغة والعقيدة والمعرفة والأخلاق، إذ تكمن المفاهيم في صميم قضية الهوية، بوصفها انعكاساً للجوهر الحضاري، فهي منظومة فكرية يُفترض فيها الانسجام، وبوصفها (منظومة) تتضمن عناصر مختلفة ووحدات مفاهيمية متعددة ومتنوعة، لا يمكن رؤيتها إلا عناصرَ متراتبة متراكمة، تؤثر يقيناً على موقعها في البنية المعرفية وقيمتها في السياق الفكري وحجّيتها في العملية الحضارية الممتدة.

تخضع المفاهيم حتماً إلى قاعدة التفاعل والتكامل في عملية البناء الحضاري، فهي ليست كتلاً صماء منعزلة، إنما هي وحدات متعاضدة بحكم تعدد مستوياتها في عملية بنائها، فهناك المفاهيم الحضارية القاعدية، وهناك المفاهيم الإطارية، ومفاهيم البحث والتخصص وما إلى ذلك. (اسماعيل وآخرون،١٩٩٨: ٢٨)

فأين موقع رأس المال الاجتماعي في هذه المنظومة المفاهيمية؟ وما أهميته العلمية؟

لقد انشغل الفكر الاجتماعي خاصة، بمفهوم رأس المال منذ أن أصدر كارل ماركس كتابه (رأس المال) عام ١٨٦٧، وبدأ يظهر مع مرور الزمن تحت مسميات عدة مثل: رأس المال الثقافي، ورأس المال الرمزي، ورأس المال الاجتماعي. غير أن رأس المال الاجتماعي يقف في مقدمة هذه المفاهيم، وقد انشغلت به جملة

من العلوم هي: علم الاقتصاد، وعلم الإدارة، وعلم الاجتماع، ونظرية المعرفة. وكل علم من هذه العلوم يرى في المفهوم أحد مرتكزاته الأساسية.

إن هذه (الرؤية التجزيئية) للمفهوم، فيها شيء من الصواب. غير أن (الرؤية الكليّة) للمفهوم، وإعادة بنائه في ضوء وحدة المعرفة، تعدّ الأكثر رصانة، فهي تحقّق جملة من المعطيات العلمية، منها: تحديد مستواه بين منظومة المفاهيم، والكشف عن قابليته على بناء رؤى علمية كليّة موحدة، تنبثق عن علوم الاقتصاد والاجتماع والإدارة والمعرفة والسياسة، ويعتمد تنظيم جهود المجتمع في البناء والتقدم، وتحقيق النهضة التي أساسها السلام الاجتماعي والحرية والمسؤولية والوعي الخلّاق. وهو ما سيسعى البحث إلى تأسيسه في ضوء المنظومة الأخلاقية في القرآن الكريم.

ثالثاً-قواعد بناء مفهوم رأس المال الاجتماعي:

إن إعادة بناء مفهوم رأس المال الاجتماعي بالمنظور الإسلامي عملية معرفية منظّمة، تحتاج إلى إنجاز جملة من العمليات المترابطة هي:

أ- تحديد مكانته في مستويات المفاهيم السائدة.

ب- تحديد مقاصد البناء.

ج- تعيين (هوية المفهوم) التي توضّح مرجعيته وقابليته على التطور والامتداد.

يعيْن انجاز الخطوات أعلاه على تحديد مآلات المفهوم في التعامل، وهي الخطوة الرابعة في صياغة المفهوم، التي تعدّ من المستلزمات الأساسية في اتخاذ الموقف اتجاه المفهوم من حيث لفظه ومعناه، وتركيبه وبساطته،وأهميته المعرفية، ووزنه في منظومة المفاهيم،وعائلته العلمية (اسماعيل وآخرون،١٩٩٨: ٢٩).

يقوم الاهتمام بمفهوم رأس المال الاجتماعي على قضيتين أساسيتين: الأولى (معرفية)، من حيث إنه يعد نسقاً فكرياً في إطار الحضارة -أية حضارة- فهو خلاصة لوحدة العقيدة والمعرفة والنهج واللغة.

والثانية (حضارية)، من حيث إن المفهوم في خصوصيته الحضارية يعين على إنجاز عملية (التثاقف) التي تعدّ أهم أشكال الحوار الحضاري الخلّاق، التي تلعب المفاهيم القاعدية ذات الأبعاد الأخلاقية والإنسانية دوراً في إدارته، ويُعدّ رأس المال الاجتماعي أحد أهم المفاهيم المهمة التي لها مكانتها في التثاقف الحضاري، لكونه يعتمد الأخلاق والقيم والمعايير الوطنية، والتعاطف والإخلاص والجديّة نسيجاً في تكوينه.

وتُعد المفاهيم أيضاً، جهداً منهجياً، ذلك أن المنهج هو (أساس المفاهيم التي يوظّفها الباحث في معالجة موضوعه، والطريقة التي يصفها بها، إذ يتعامل كل مجال من مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية مع مفاهيم تعدّ في نظر واضعيها من أساسيات المعرفة في ذلك المجال. وسواء أكانت هذه المفاهيم كليّة أو جزئية، فإنها من مكونات الطرح النظري الذي يتأسس عليه البناء المعرفي في هذه الدراسات)(اسماعيل واخرون،١٩٩٨: ٥٣) ، وعلى هذا البناء المنهجي يقوم البناء الاجتماعي والمؤسسي.

إن منظومة الأخلاق الإسلامية، منظومة قيمية تُعرّف الإنسان بإنسانيته، وتقوّي عوامل التضامن الإنساني، وهي قادرة على إنتاج رأس مال اجتماعي كفوء وفاعل في تحقيق التضامن الإنساني والاجتماعي، ويرسي قاعدة صلبة لأداء اقتصادي واجتماعي متميز بكفاءته وقدراته، ويعبّر كذلك عن قدرة الموارد الإنسانية، بأشكالها المتعددة، على تحقيق فاعلية اقتصادية واجتماعية ذات نوعية عالية، من خلال مؤسسات المجتمع المتعددة، في إطار إحساس عميق بالمسؤولية الاجتماعية.

إن بناء مفهوم رأس المال الاجتماعي بالمنظور الإسلامي، يستوجب حصر عناصر البنية الأخلاقية الإسلامية كما يصورها القرآن الكريم في مستواها الفردي والاجتماعي، معزَّزة بالتوحيد، ذلك أن الأخلاق القرآنية هي نسيج مع التوحيد، بهما تكتمل سعادة الإنسان والمجتمع. ويمكن اعتماد الأخلاق القرآنية على النحو الذي وردت في الفصل الثاني.

إن القيمة الحضارية لرأس المال الاجتماعي هي أنه يحدد الإجابة على السؤال الحضاري المهم: "كيف أعمل الذي يجب أن أعمله؟"، وتتحدد الإجابة على هذا السؤال، في ضوء إدراك منظومة القرآن الكريم الأخلاقية والقيمية، ويتحدد -تبعاً لذلك- طريق العدل والتمكين الحضاري والسلام والأمن الاجتماعيين. وعليه يمكننا مقياس كفاءة رأس المال الاجتماعي في المصرف الإسلامي، في ضوء الإجابة على السؤال الآتي:

- هل تساوي النفقات والأعباء، المنافع المترتبة على تدخل البنك في النشاط الاجتماعي، بغية الإسهام في التنمية الاجتماعية؟

إن دقّة تحديد مَنْ تعود إليه المنافع، البنك أم المجتمع، أم الاثنين معاً؟ وكذلك نوعية هذه المنافع؟ وهل هي قابلة للنمو والتطور؟ معزّزاً هذا الجهد بقياس كمّي/ زمني، يعدّ المؤشر الأكثر أهمية في تحديد كفاءة رأس المال الاجتماعي. وعلى النحو الآتي :

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{حجم الموارد (ن)} - \text{حجم الموارد(ن -١)}}{\text{حجم الموارد (ن-١)}} * ١٠٠$$

إذ أن:

ن : حجم الموارد الحالية.

ن- ١: حجم الموارد في السنة السابقة.

رابعاً- المصرف الإسلامي ورأس المال الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يكشف الوعي بالتنمية في بعديها الاقتصادي والاجتماعي، عن إرادة التغيير والتطور والبناء الحضاري، ذلك أن إرادة التنمية هي إرادة الأمة وإدارتها لحركة التاريخ في صيرورتها التاريخية. لقد عبّر الخليفة الراشد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) عن إرادة التنمية، حين وضع نصب عينيه حق الأجيال الآتية في ثروات الأمة المتنامية حين فتح العراق، ليؤكد على مفهوم (التنمية المستدامة) قبل أن يعرفها العالم اليوم بقرون. وكذلك تأكيد الإمام علي (رضي الله عنه) على أهمية (عمارة الأرض) وبعدها الأخلاقي قبل استجلاب الخِراج، لأنه كان يرى أن إصلاح أهل الخراج وصلاحهم، صلاحاً لمن سواهم، ولا صلاح لمن سواهم إلا بهم، لأن الناس كلهم عيال على الخِراج وأهله، ومن طلب الخِراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد([٢])، وكأني بالإمام علي يؤكد على أهمية رأس المال الاجتماعي قبل رأس المال النقدي، في انجاز عملية التنمية.

إن إرادة التنمية، هي وعي الأمة بقيمة الفكر البنّاء، الذي يُنتج مفاهيمه المحورية والقاعدية التي تؤسس للنهضة، وتصنع مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن الوعي بقيمة الفكر البنّاء، يَفترض قدرة نقدية رصينة على تشخيص حدود الحق، وتحديد صيغ الوصول إليه، بعيداً عن التواطؤ والتلفيق والانتهازية والنفاق، وأحسب أن الفكر الاقتصادي الإسلامي يمتلك مقوّمات النقد، ذلك أن خطابه حين ينطلق من القرآن الكريم، يجعله خطاباً شجاعاً في التغيير، لأن القرآن الكريم هو المهيمن على غيره من الكتب والأفكار، ليس بوصفه صيغة حق مفروضة على العالم، وإنما بوصفه منهجاً يمتلك مقوّمات الانسجام والاتساق في عناصر بنيته العقائدية والمعرفية والأخلاقية التي لا تتناقض مع البنية المنطقية

([٢]) ينظر: كتاب الإمام علي رضي الله عنه إلى واليه على مصر الأشتر النخعي، نهج البلاغة، ج٣، شرح: الشيخ محمد عبده، مطبعة الأستانة، القاهرة- مصر، ط١ د.ت.: ص١٠٦-١٠٨.

للعقل، الأمر الذي يحقّق للعلوم عامة، والعلوم الاجتماعية خاصة، التطابق بين النظرية والتطبيق، بين المعنى والعقل، ويحقق كذلك معنى تنموياً واسعاً كفوءاً بربطه بين الأهداف والوسائل تحت مظلّة القيم الأخلاقية التي تمنع التناقض بين القول والفعل، فتعطي العقل الإنساني حياة كفوءة فاعلة، ذلك أن الخطاب الاقتصادي الإسلامي، يؤسس دائماً لأمل حضاري يمنح الإنسان والأمة الثقة والأمان حين نحسن القيام بأمانة الاستخلاف، الذي يشكّل الفضاء الحضاري الإسلامي لعمارة العالم، التي تقوم على ثلاثة محاور أساسية هي:

الدين ٢. الإنسان ٣. الاقتصاد

إذ تتضافر هذه العناصر لبناء الإنسان والعالم بالمنظور الإسلامي من خلال جملة من (الإنماءات) الحضارية، تتعاضد هي الأخرى في تنسيق مسيرة الإنسان والعالم بما يحقّق الرفاه والتقدم والرضا الحضاري. ذلك لأن التنمية بالمنظور الإسلامي هي جهد شامل ومتكامل ومتعاضد العناصر، منبثق من داخل المنظومة الحضارية الإسلامية ونسقها العقائدي والمعرفي والأخلاقي، فمن حيث الشمول، فالتنمية الإسلامية -العمران- لا تقتصر على الجانب الاقتصادي لوحده، إنما يتعاضد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في بناء الإنسان والمجتمع والعالم، وهذا ما تحدّده الرؤية الكونية الإسلامية للعالم، التي هي (رؤية توحيدية غائية أخلاقية إعمارية خيرية حضارية، تعبّر عن الفطرة الإنسانية السوية، وهي بذلك –وبالضرورة- رؤية علمية سننية تسخيرية، تهدف إلى جعل عناصر الفطرة الإنسانية السوية، في بؤرة الوعي الإنساني، لتهدي مسيرة الحياة الإنسانية وترشدها، كي يحقّق الإنسان ذاته السوية في أبعادها الفردية والجماعية، ويستجيب في وسطية واعتدال لحاجتها ومنعها، على مدى أفق الوجود الإنساني بكل أبعاده الروحية والإبداعية العمرانية) (ابو سليمان،٢٠٠٨ : ٤٦).بهذا فإن هذه الرؤية تهيئ فرص التكامل للمشاريع التنموية العمرانية المتنوعة، ليس على مستوى الأمة فقط، وإنما في علاقاتها مع الأمم الأخرى، الأمر الذي يكرّس قضية انبثاق المشاريع التنموية العمرانية من

الداخل، فالمشاريع التنموية/العمرانية الإسلامية الحق،هي التي تنبثق من البنية العقائدية والمعرفية والأخلاقية للإسلام،ممثَّلاً في القرآن الكريم بوصفه (النص المؤسِّس،وما يتبعه من سُنّة صحيحة، واجتهادات فقهية رصينة.

إن (اقتصادوية) التنمية الإسلامية لا تركّز على العادات الاستهلاكية من خلال إعلاء شأن (السلعة) وتحويلها إلى قوة اجتماعية، كما هي الحال في الاقتصاد الرأسمالي، إنما تنمّي قدرات إنتاج قوة السلام والتضامن الاجتماعي والإنساني، واستثمار الطبيعة بما يعزّز هذه الفكرة.

إن التنمية، بالمنظور الإسلامي، ليست عملية اقتصادية وحسب، إنما هي عملية اجتماعية ومعرفية وأخلاقية كذلك، ذلك أن العمل مع الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية، يكون في إطار إحقاق الشريعة وأخلاقياتها، وفي كل الحالات فإن الإنسان هو هدفها ووسيلتها، وهو يحتاج إلى رؤوس أموال كثيرة لإدارة عملية التنمية، ويحتاج إلى مؤسسات متعددة تعي دورها في العملية ذاتها.

إن إحدى المؤسسات المهمة في التنمية، هي المصارف، لكونها أحد أهم مصادر تمويل التنمية، وإن أحد أهم رؤوس الأموال المهمة التي تحتاجها التنمية، رأس المال الاجتماعي، الذي يمكن تعريفه على النحو الآتي:

يمثّل علاقة اجتماعية تعاونية وترابطية تمثل فعلاً أو تمهّد له.

تأكيد المحتوى الذي ترد فيه هذه العلاقة، من حيث كونها مجرد (شبكة) بين الأفراد، أو مؤسسة، أو تنظيم غالباً ما يكون غير رسمي.

إن التأكيد يرد بالنسبة إلى (الدوافع والنتائج) المترتبة على وجود هذه العلاقة الاجتماعية، مثل الثقة والقيم السلوكية والسلوكيات المتبادلة(البستاني،٢٠٠٩ : ١٣٥)

إن رأس المال الاجتماعي أحد الموجودات المنتجة للثروة، استناداً إلى ما ينبعث منه من علاقات اجتماعية إيجابية خلّاقة ودائمة، تهيئ لمنافع اقتصادية مادية، وأخرى معنوية متنوعة، وبذلك يصبح رأس المال الاجتماعي رأس مالٍ محدداً لأنه: (البستاني،٢٠٠٩ :١٣٥)

- يتراكم، ويمكن أن ينمو وينحسر، شأنه شأن الأنواع الأخرى من رأس المال.
- يحتاج إلى استثمار ورعاية، فوجوده دليل على حصول استثمار سابق له.
- وجود إمكانية لقياسه على الرغم من أن أغلبه غير ملموس.
- يتضمن سلسلة من القيم، وله آثار ومنافع اجتماعية.
- لا ينتهي بالاستخدام أو الاستهلاك، بل على العكس ينمو بهما. (البستاني،٢٠٠٩،١٣٦).

وتكمن أهميته الحضارية في أنه أدخل البعد القيمي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثَم في علم الاقتصاد المعاصر، الذي بدأ ينتبه إلى خطأ الفصل بين الاقتصاد والأخلاق.

إن رأس المال الاجتماعي هو المعادل الموضوعي للعدالة والكفاءة، ذلك إن التقدم الاقتصادي والاجتماعي بالمنظور الإسلامي، هما طريق العدالة والكفاءة، وفي ضوء هذا التصور لرأس المال الاجتماعي، نتوجه الآن للبحث في طبيعة حضوره وآثاره في المصرف الإسلامي.

يقوم المصرف الإسلامي على منظومة الأحكام العملية والأخلاقية للشريعة، التي تجمع عقودها الكثير من تلك القيم، مثل عقود المضاربة والمشاركة والقرض وما إلى ذلك، فضلاً عن الزكاة والصدقات وبقية أشكال الإنفاق الأخرى.

وعلى هذا الأساس تعدّ المصارف الإسلامية منظومات اقتصادية اجتماعية تختلف كلياً عن المصارف غير الإسلامية من حيث أسسها النظرية والأخلاقية والعلمية، ولا يمكن الفصل بين البعد الاقتصادي والاجتماعي في أنشطتها المتعددة، ذلك أن معظم أنشطتها الاقتصادية، يعدّ الجانب الاجتماعي نسيجها، مثل جمع الزكاة وإنفاقها على مستحقيها، والقروض الحسنة والتبرعات وما إلى ذلك، حتى النشاط الثقافي/ الدعوي يعدّ إحدى مهماتها الاجتماعية.(مشهور،١٩٩٦: ١٥)

تسهم المصارف الإسلامية، بوصفها مؤسسات إسلامية اقتصادية/ اجتماعية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تحديد الضوابط الشرعية التي تنظّم آليات عملها، وتحديد أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، من خلال

المهمات المناطة بها بحكم الشريعة، فتحددت في ضوء ذلك مسؤوليتها الاجتماعية، وإسهامها في التكامل الاجتماعي.

وتتحدّد المسؤولية الاجتماعية للمصارف بالإسهام في عمل الصالحات عند ممارسة أنشطتها تجاه مختلف الأطراف، التي لها علاقة بها من جرّاء التكليف الذي اختارت العمل في هديه في ضوء الشريعة الإسلامية الغرّاء، بهدف تحقيق نهضة المجتمع الإسلامي الحضارية، بمراعاة عناصر المرونة والاستطاعة والشمول والعدالة. (المغربي، ١٩٩٦: ٢١)

تقوم المسؤولية الاجتماعية للمصرف الإسلامي على أركان عدّة هي:

الركن العقائدي: المتمثل بالقيام بمهمات التكليف.

الركن الأخلاقي: المتمثل بالالتزام بأحكام الشريعة والمشاركة في مهمّاتها الحضارية.

الركن العلمي: المتمثل بتحديد وسائل التنمية وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

الركن الفني: المتمثل بالمرونة والشمول والعدالة والاستطاعة.

في ضوء إدراك المصرف لمسؤوليته الاجتماعية يتحدّد التزامه بالمشاركة في بعض الأنشطة والبرامج والأفكار الاجتماعية، لتلبية المتطلبات الاجتماعية للأطراف المرتبطة به، والمتأثرة بنشاطه سواء أكان بداخله أم خارجه، بهدف رضا الله تعالى، والعمل على تحقيق التقدّم والوعي الاجتماعي للأفراد، بمراعاة التوازن وعدالة الاهتمام بمصالح مختلف الفئات. (المغربي،١٩٩٦: ٣٣)

ولا يقتصر دور المصرف الإسلامي على تمويل الجانب الاقتصادي للتنمية، وإنما يتوسع ليشمل تمويل مشاريع النشاط الاجتماعي كذلك، والتي يمكن الإشارة إلى أهمها:

- تمويل مشاريع الإسكان لحلّ أزمة السكن.
- تمويل المشاريع التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي.
- تمويل المشاريع التي تسهم في حل أزمات النقل والمواصلات.
- توفير فرص العمل وتحقيق الرفاهية والرخاء الاجتماعي.

- تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، والعمل على تحريك الثروة، وتداولها، وإعادة تحويلها، ومحاربة الاكتناز. (المغربي،١٩٩٦: ٣٥)
- تحقيق الارتباط العضوي بين رأس المال والعمل للقضاء على الربا.
- الإسهام في تدعيم التنمية الاجتماعية للمجتمع المسلم وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق:
- تجنب المعاملات المحرّمة شرعاً.
- الاهتمام بتحصيل الزكاة وإنفاقها.
- منح القروض الإنتاجية، والاهتمام بالصناعات الصغيرة والحِرَفية.
- إثراء الثقافة الإسلامية عامة، والاقتصادية خاصة، من خلال المكتبة والإعلام. الربوية.

خامساً- رأس المال الاجتماعي ومسؤولية المصرف الإسلامي الاجتماعية:

رأس المال الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية صنوان لا يفترقان، في صرح البناء الاجتماعي، فكلاهما يشكّل هدفاً ووسيلة للآخر، فبدون الإحساس بأهمية المسؤولية الاجتماعية يفقد رأس المال الاجتماعي مصداقيته، وبدون القيم العليا الفعّالة لرأس المال الاجتماعي تفقد المسؤولية الاجتماعية قيمتها الحضارية.

تعبّر المسؤولية الاجتماعية، التي عرفها مجلس الأعمال العالمي بأنها: (الالتزام المستمر من مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقياً، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين توعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع عامة) (الغالبي والعامري،٢٠١٠: ٢٥) عن بعد حضاري حقيقي، وهي أحد المؤشرات التي تميـز بين الحضارات الإنسانية، فكلما كبر هذا المؤشر وعلت قيمته في الحضارة، كان ذلك أحد أدلة كفاءة أداء مؤسساتها، ذلك أن البعد الحضاري للمسؤولية الاجتماعية والرؤية

الإستراتيجية التي يحقّقها رأس المال الاجتماعي من خلال البنية المؤسسية يمكّنه من إنجاز الآتي:

- بناء مؤسسة على درجة عالية من الكفاءة تحوز على ثقة الجميع.
- بناء علاقات أخلاقية أساسها الصدق والوفاء والخير والاحترام والتعاون.
- بناء علاقات اجتماعية بينه وبين المجتمع وداخل المؤسسة.
- تمكّن العاملين في المؤسسة وأبناء المجتمع من تحقيق ذواتهم.

إن تأسيس رأس المال الاجتماعي على إدراك المسؤولية الاجتماعية والتمسك بها وبأهميتها الحضارية يجعل العلاقة بين الدولة والمجتمع والمؤسسة والفرد علاقة إيجابية خلّاقة تتجلى على النحو الآتي:

- للمؤسسة مردودٌ مادي عالٍ وأداءٌ متطور وقبولٌ اجتماعي.
- تحقّق في المجتمع تكاملاً اجتماعياً بين مختلف فئاته وشرائحه، مع خلق شعور عالٍ بالانتماء من الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تحقّق للمجتمع الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفر نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص.
- تحسين نوعية الحياة اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً.
- تحسين التنمية السياسية، استناداً إلى زيادة التثقيف بالوعي الاجتماعي.

ومن البديهي أن تؤدي هذه المنجزات إلى زيادة الترابط الاجتماعي وازدهار المجتمع في مختلف المستويات (الغالبي والعامري،٢٠١٠، ١٠٦-١٠٧)

أما فوائد تكريس المسؤولية الاجتماعية على مستوى الدولة فهي:

تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والاجتماعية.

زيادة عائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمّل التكاليف الاجتماعية المختلفة، ورفد الدولة لمستحقاتها من الضرائب والرسوم، والتطور التكنولوجي، والمساهمة في القضاء على البطالة.

يرتبط رأس المال الاجتماعي بالمسؤولية الاجتماعية ارتباط الشغاف بالقلب، فهما كيان واحد ينبض بالحياة، ليس فقط على مستوى العلاقة بينهما، وإنما أيضاً على مستوى منظومة العلاقات لكل منهما مع غيرهما من المنظومات الأخلاقية والفكرية والاجتماعية والقانونية، ذلك أن العلاقات عامةً، هي تعبير عن عمق الانتماء، ودقة الالتزام، والرغبة في التعلّم، والاستزادة من العلم. فالمواطنون بحاجة لبعضهم في تحقيق أهدافهم النبيلة المشتركة، وتعميق رؤيتهم العقلية للمؤسسات العاملين فيها خاصة، وللمجتمع عامة، من خلال تداول المعارف والمعلومات الخاصة بالمؤسسة، أو بالمجتمع، أو بالمجتمع والعالم، ومتابعة نتائج انجازهم، وحلّ الإشكالات التي تواجههم.

إن عمق هذه العلاقات وكفاءتها تسهم في تعميق كفاءة رأس المال الاجتماعي، لتجعل المسؤولية الاجتماعية للمصرف الإسلامي تقوم هذه المرة على الوعي بجملة من المسؤوليات هي:

★المسؤولية الأخلاقية:

وذلك بالإدراك العميق لما هو حق ومفيد للمؤسسة خاصة والمجتمع عامة. من خلال إدراك رأس المال الاجتماعي للبعد الأخلاقي وأهميته الحضارية.

★المسؤولية القانونية:

المتمثّلة بطاعة القوانين والأنظمة في المؤسسة والدولة والمجتمع، ذلك أن القوانين هي روح العقد الاجتماعي، وهي التي تبيّن السلوك الصحيح من الخطأ، بوصفها قواعد العمل الأساسية، سواء أكانت في المؤسسة أو الدولة أو المجتمع.

★المسؤولية الاقتصادية:

وهي قدرة المؤسسة والدولة على الإيفاء بحقوق العاملين والمواطنين عامة، مادامت تمتلك إيراداً كافياً وكفوءاً.

وفي ضوء هذا التطور يمكن توضيح أبعاد العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية على النحو الآتي:

البعد المعرفي:

وهو البعد الذي يكشف عن طبيعة المفاهيم العاملة في رأس المال الاجتماعي والمسؤولية الأخلاقية وطبيعة مستوياتهما وطبيعة العلاقة بينهما.

البعد الاجتماعي:

وهو البعد الذي يكشف عن آلية تشغيل المفهومين في الواقع، وتحويلهما إلى بنية مؤسسية تدعم النمو والتنمية في ميادين المجتمع كافة.

البعد الأخلاقي:

وهو البعد الذي يكشف عن طبيعة القيمة الأخلاقية الثاوية في المفهومين.

البعد المستقبلي:

من حيث أن كلا المفهومين يهتمان بالمستقبل من خلال قيادة التغيرات الايجابية الخلّاقة لتعزيز مسيرة النمو والتنمية في المجتمع .

الفصل الرابع

سلطة الاقتصاد، والمجتمع في الاقتصاد الإسلامي

(رؤية منهجية)

المحور الأول : مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي

شغل مفهوم السلطة حيزاً كبيراً في الفكر الفلسفي لاسيما في جانبه السياسي، الأمر الذي كرس رؤية عامة للمفهوم اقترنت بالجانب السياسي وممارسة العنف، كما يذهب الى ذلك ماكس فيبر ، فيظل مفهوم السلطة السياسية هو الأكثر حضورا في ساحة الفكر . غير أن مفهوماً حديثاً بدأ ينظر الى السلطة برؤية أوسع من الجانب السياسي بوصفها ظاهرة اجتماعية ، فهي لا تقتصر على الجانب السياسي بل تشمل ممارسات اجتماعية وعلمية وثقافية متعددة.

فقد أشار *جان* مينو حينما عرض لكثير من وجهات نظر المعنيين بعلم السياسة مبينا أن السلطة هي ممارسة نشاط ما على سلوك الناس، أي القدرة على التأثير في ذلك السلوك وتوجيهه نحو الأهداف والغايات التي يحددها أهل القدرة على فرض إرادتهم على الناس،وليس الإكراه هو الأداة التي تمارس بها السلطة

إرادتها، وإنما بإمكانها تأمين الطاعة وتحقيق أهدافها بواسطة الحظوة أو الصيت أو الموقع الإجتماعي، وبواسطة السلوك الفضيل الذي يرضاه المجتمع ويعده القدوة والأنموذج الذي يرتفع بالمجتمع الى السمو.(العيادي،١٩٩٤: ٤٤) لا يهتم البحث بمعالجة اصل السلطة وتفصيل انواعها ..انما مهمته التركيز على الدور البنائي للسلطة بالمنظور القرآني وبيان قدراتها المتنوعة على انتاج الخير وتوجيه النهضة والحفاظ على كرامة الإنسان في أكثر الميادين حيوية وأهمية ألا وهو الاقتصاد الإسلامي الذي بدأ يفرض نفسه في العالم من خلال سلطة المصارف الإسلامية، والسلطة العلمية للنظرية الإقتصادية الإسلامية التي بدأ الاهتمام بها في جامعات مختلفة في العالم الإسلامي والغربي .

إن سلطة الاقتصاد الإسلامي تعد أحد الضرورات الحضارية التي يحتاجها العالم اليوم لرد الاعتبار إلى الكرامة الإنسانية التي سحقتها الماكنة الإقتصادية الرأسمالية، و إلى الحفاظ على البيئة من الأضرار التي بات الغنى والفقر على السواء يعبثان بها . و إلى الحفاظ على الموارد المالية والنقدية التي باتت تتركز بأيدي ١٠% من الناس وحرمان صانعيها الحقيقيين من ال٩٠% من الناس من حق التمتع بها في حياة حرة كريمة يتمتعون فيها بالسلام والأمن ومياه صالحة للشرب وبيئة صالحة للحياة .

ربما السؤال الذي يبرز في هذا الميدان هو لماذا السلطة ؟ وليس الدولة .. ؟ إن الإجابة في هذا البحث هي أن السلطة تختلف عن الدولة من حيث السعة والشمول والتأثير والكفاءة والفاعلية ،فالسلطة شاملة لمعطيات كثيرة، فهناك سلطة العلم وسلطة المعرفة وسلطة المال وسلطة النساء وسلطة الخيل المسومة والانعام وسلطة القناطير المقنطرة من الذهب والفضة وسلطة القانون وسلطة العرف وسلطة العادة والتقليد وسلطة الدولة ومؤسساتها ..ولو تمعنا في الجذر اللغوي للسطة في(س ل ط) لوجدنا في القاموس المحيط للفيروز آبادي المعاني الآتية (الشدة ،فالسّلط والسليط :الشديد ،واللسان الطويل، والحديد من كل شيء ،والسلطان :الحجة وقدرة المَلِك والوالي .والتسليط :التغليب) (الفيروز آبادي،

د.ت: ٦٧١) فهي تدل إذن على القوة والغلبة والشدة، وهي لا تفترض جانبها السلبي فقط .وانما هناك في قوى الخير شدة وغلبة وقوة .وهو ما يذهب اليه جميل صليبا في المعجم الفلسفي حيث يشير إلى أن (السلطة في اللغة ،القدرة والقوة على الشيء، والسلطان الذي يكون للإنسان على غيره.. وجمع السلطة سلطات ، وهي الأجهزة الإجتماعية التي تمارس السلطة كالسلطات السياسية والسلطات التربوية والسلطات القضائية وغيرها)(صليبا،١٩٨٧: ٦٧٠).

أما تعريفها الإصطلاحي فقد ورد على النحو الآتي :

عرفها والتر بكلي بانها التوجيه أو الرقابة على سلوك الآخرين لتحقيق غايات جمعية معتمدة على نوع ما من أنواع الإتفاق والتفاهم ، وهكذا تتضمن السلطة الإمتثال الطوعي الذي هو حالة سيكولوجية تعبر عن تنسيق أو تطابق في التوجه نحو الهدف لدى كل من الطرفين، الممارس للسلطة ،والممتثِل لها ، أي أن الرغبة في الوصول إلى الغايات والأهداف المجتمعية تجعل هناك نوع من التوافق في الوصول الى المصلحة العامة العليا ، وهذا ما يجعل الجهة الآمرة، أي التي بيدها السلطة ، تضمن امتثالاً طوعياً ممن يشملهم الطرف الثاني ، أي الجهة المأمورة ، ويأتي ذلك من دوافع نفسية للجماعات الإجتماعية التي تسعى الى ضمان مصالحها في إطار هذا السياق .

أما بيرود فيعرف السلطة بأنها قوة في خدمة فكرة ، إنها قوة يولدها الوعي الإجتماعي، وتتجه تلك القوة نحو قيادة الجموع للبحث عن الصالح العام المشترك ، قادرة على أن تفرض على أعضاء الجماعة ما تأمر به ، ويرى أن السلطة ليست قوة خارجية توضع في خدمة الفكرة ، ولكنها قوة ذات الفكرة نفسها .

وهنا تكون السلطة مرادفة لمفهوم القوة ، إلا أنها ليست القوة القهرية ، بل القوة المقبولة اجتماعياً، لأن استخدامها يأتي في إطار البحث عن المصلحة العامة التي تهم كل أفراد المجتمع ، لذا فإنها حق لبعض الأفراد لممارسة القوة وإصدار الأوامر والتعليمات .

في حين يعرفها د.أحمد زكي بدوي بأنها القوة الطبيعية أو الحق الشرعي في التصرف وإصدار الأوامر في مجتمع معين ، ويرتبط هذا الشكل من القوة بمركز اجتماعي ، يقبله أعضاء المجتمع بوصفه شرعياً ، ومن ثم يخضعون لتوجيهاته وأوامره وقراراته ، إلا أنه يشير إلى أن التركيز المفرط للسلطة أو عدم وجود رقابة شديدة على ممارستها ، يؤدي إلى إساءة استعمالها ، ويطلق على من يتصف بهذا الإتجاه أنه استبدادي ، أي أنه لا يستمد سلطته من إرادة الشعب ، بل يفرضها على الناس بالقوة .

أما تعريفه للسلطة بوصفها (Power) :فإنها القدرة أو القوة التي تمكن من السيطرة على الناس، ومن الضغط عليهم ورقابتهم ، للحصول على طاعتهم، والتدخل في حريتهم ، وتوجيه جهودهم إلى نواح معينة ، وفي مقارنة منه لأفكار ماكس فيبر ،فإنه يشير الى أن السلطة هذه تُستمد من شخصية الحائز عليها أو من التقاليد ، أو كنتيجة لإحتكار الثروة ، أو من القوة العسكرية .وإذا ما نظرنا الى المصطلحين باللغة الإنكليزية نجد أن المصطلح الأول وهو (Authority) ليس له أي معنى سياسي إلا إذا أضيفت له كلمة (Political) ، أما المصطلح الثاني (Power) فهو يعني السلطة المجردة ويعني كذلك السلطة السياسية ، اي سلطة الدولة.

(http://almustakbal.societyforum.net)

نحن هنا لا ننظر إلى السلطة بوصفها مؤسسات القمع السياسي ، فهذه تبدو أكثر ارتباطاً مع مفهوم الدولة والحكومة، انما السلطة عندنا هي قوة البناء والتغيير والإنجاز الخلاق .

لقد أسس الإسلام مفهوماً للسلطة ضيعته المصالح السياسية للأنظمة الإسلامية عبر التاريخ الاسلامي الماضي والحاضر.. إنها سلطة الرحمة وتجلياتها السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية والاجتماعية.

﴿ لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إلاوُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا

رَبَّنَا ولا تُحَمِّلْنَا مَا لا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْـــتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَـــلى الْقَـــوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ (البقرة/٢٨٦)

*﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (النور/١٤)

إن الرحمة قانون الهي يحكم حركة الوجود الإنساني بدءاً من الأسرة ،الآباء والأبناء ،وصولاً الى العالم كافة مسلمهم وكافرهم ، وإلى الكائنات الحية الأخرى ، دون أن يغفل البيئة بوصفها موطن الإنسان ،قوامها التسامح والإعتراف بحق الآخر، ويهمنا الإشارة الى تجلياتها الإقتصادية بوصفها إحدى مقومات سلطة الإقتصاد الإسلامي :

إن السلطة الإسلامية كما يطرحها القران الكريم هي سلطة الرحمة وسلطة العدل وسلطة العلم وسلطة المعرفة وسلطة الحق وسلطة الأخلاق، إنها سلطة الكفاءة والعدل. والعقوبات التي شرعها الإسلام هي فعاليات رادعة بالدرجة الأساسية .. إنها السياج حول الخطأ يستحق العقوبة من يقفز من فوق ذلك الجدار.

والسلطة بالمنظور الإسلامي هي سلطة الكينونة، وليست سلطة الملكية، إن سلطة الإستخلاف هي سلطة الكينونة، وهي سلطة الوظيفة الاجتماعية للمال في حقل الإقتصاد، والعدل في حقل الحياة، والرحمة في إدارة الوجود بعناصره كافة .لقد أسس القران الكريم لسلطة الرحمة وهي ليست حقا موروثاً يمتلك بالمال والسيف ،بل بالكفاءة والعدل ..انها قدرة الأفراد على التخلي عن بعض حقوقهم من أجل وحدة المجتمع وتكامله وسيادته وكفاءته.

إن السلطة والحقيقة والعدل في القران الكريم، هي منظومة من العلاقات القانونية تهدف الى إعلان قيمة الإنسان والدين والاقتصاد كونه قلب مقاصد الشريعة في النهضة، والفوز والسمو الوجودي، والتمكين الحضاري.

وإذا ما نظرنا الى السلطة من منظور الفيلسوف الفرنسي فوكو، فالسلطة أرضيّة متحركة لعلائق القوى التي تُولَدُ دونما انقطاع، فهي ليست بالضرورة

رأس الهرم وحسب، وليست هي نابعة دائمًا من الأعلى، فهي ليست فوقية دائما، بل هي "محيطة" تأتي من كلّ صوب ، وذلك بسبب انها متولّدة، تتفاعل في كل لحظة، فالكائن يقع تحت سلطة مكوَّنَة من شبكة علائقية من مجموعة سلطات متفاعلة فيما بينها بشكل دائم ومستمر(http://www.diwanalarab.com)

فالفرد محكوم بسلطات متعددة، سلطة المؤسسة التي يعمل بها، و منظومته العقائدية التي يؤمن بها، وسلطة العادات والتقاليد التي يمارسها، والأسرة التي ينتمي اليها، وسلطة الدولة التي يعيش فيها، وهكذا فالإنسان محكوم بسلسلة لا متناهية من السلطات المحيطة به بشكل دائم، ومستمر، ومتفاعل و"مولّد" ومركب في آن، مجموعة هذه التفاعلات تشكّل له واقعه . وبهذا التوصيف فإن التركيبات المجتمعية، لا تقوم على الثنائية الضدية ، فالمجتمع لا ينقسم الى أقوياء وضعفاء ، رؤساء ومرؤوسين ، بل هناك مجموعة علائقية لقوى متنوعة متعددة، تتكوّن منها أجهزة الانتاج وتعمل من خلالها، وتُشكّل المؤسسات الحامل للانقسامات والنزاعات والرابط بينها .والسلطة بهذا الاعتبار ليست إلا حركة، بواسطتها تُحوّل القوى فتخفف من حدَّة قوى لحساب قوى أخرى، أو تزيد من حدّة قوى، أو تعمل على قلب موازين بفعل الصراعات التي لا تتوقف .فالسلطة بهذا المفهوم هي الاستراتيجيات التي تؤثر في القوى وتجسد أهدافها، وتتبلور من خلال مؤسسات الدولة وأجهزتها كما تتبلور في القوانين وأشكال الهيمنة المجتمعية الأخرى. وهي بهذا المعنى ليست منصباً أو شيئاً ملموساً، نمسك به، ونحتكره، ونتصارع عليه، إنما هي استراتيجية ممارسة ، تنطلق من نقاط لا تنحصر في خضم بحر من العلاقات المتحركة، وغير المتكافئة، مهمتها الأساس أن تنتج الواقع في إحدى مستوياته بكل تعقيداته وتعدده وغليانه (http://www.diwanalarab.com).

يعد مفهوم السلطة من المفاهيم السوسيولوجة الأكثر استخداماً في إطار علم الإجتماع السياسي خاصة ،وقد درج الباحثون في علم السياسة والاجتماع على

استعماله – خطأً- مرادفا للدولة والحكومة والقوة والنفوذ وما الى ذلك، إن الدولة – على سبيل المثال – هي كيان سياسي يمارس السلطة عن طريق القوة المشرّعة ، غير أن السلطة لا تتوقف على استخدام القوة فقط، بل على شرعيتها كذلك.ورغم أن السلطة توحي بوجود علاقة بين آمر ومأمور ،إلا أن ذلك لا يعني أن تفرض إرادة طرف على طرف آخر..بل السلطة هي نفوذ مشروع، وعلاقة قوامها الإختيار بين الأطراف ..فسلطة المعرفة لا تفرض نفسها على أحد بل نحن الذين نختارها وبحب .

لقد بين فوكو الطبيعة الحيوية السياسية لصيغة الحكم الجديد، أو السلطة؛ مؤكداً أنّ "القوة الحيوية هي أحد أشكال القوة التي تنظم الحياة الاجتماعية من داخلها، عبر اتباعها وتعقبها وتفسيرها واستيعابها وإعادة صياغتها. فالسلطة لا تستطيع بلوغ القيادة الفعالة لمجمل حياة السكان إلاّ حين تصبح وظيفة عضوية حيوية يبادر كل فرد، طوعاً، إلى احتضانها وإعادة تفعيلها: "لقد أصبحت الحياة الآن... أحد أغراض السلطة" كما يقول فوكو. أما الوظيفة الأسمى لهذه السلطة فهي إغناء الحياة أكثر فأكثر، في حين تتركز مهمتها الأولى على إدارة هذه الحياة. وبالتالي فإنّ القوة الحيوية تشير إلى حالة يكون فيها إنتاج نفسها، وإعادة إنتاجها، موضوع الرهان المباشر في عملية السلطة.

حين تصبح السلطة سياسية حيوية بصورة كلية، فإنّ الجسد الاجتماعي كله يغدو متضمناً في آلية السلطة، ومتطوراً بصيغته الافتراضية. وهذه العلاقة تبقى علاقة مفتوحة ونوعية ومؤثرة... وبالتالي يعبر عن السلطة على أنّها رقابة تمتد إلى أعماق السكان، وتخترق كياناتهم على أصعدة الوعي والجسد، وعبر العلاقات الاجتماعية بكليتها في الوقت نفسه" (هاردت ونيغري، د.ت: ٥٣-٥٤).

- أشكال السلطة

إن السلطة هي وجود داخل كيان الأمة يتجلى بأشكال متعددة منها :

1ـ السلطة النفسيّة: و هي ما يطلق عليها اسم السلطان الشخصي، و التي تتمثّل في قدرة الإنسان على فرض إرادته على الآخرين، نظراً لقوّة شخصيته و شجاعته، و قدراته العقليّة المتفوّقة.

2ـ السلطة الشرعيّة: و هي السلطة المُعترف بها في القانون، كسلطة الحاكم و الوالد و القائد.

3ـ السلطة الدينيّة: و هي مستمَدّة من الوحي الذي أنزله الله على أنبيائه، ومن سنن الرسل، و قرارات المجامع الدينيّة المقدّسة، و اجتهادات الأئمة.

4ـ سلطة الأجهزة الاجتماعيّة التي تمارس السلطة، كالسلطة السياسيّة، و التربويّة،و السلطة القضائيّة وغيرها (http://www.alimbaratur.com).

- السلطة بالمنظور القرآني

إن السلطة بالمفهوم القرآني هي أن لا تترك أمور الشريعة والعلم تحت طائل الرغبة والمصلحة والفرد، تتحكم كيف تشاء ، إنما هي منظومة معايير موضوعية آتية من طرف محايد هو الله (ﷻ) . ذلك أن الإسلام يقوم على كتاب هو القرآن الكريم ، وهو النص الحاكم لما ينبغي أن يكون عليه الفرد المسلم في سيرته وسريرته ، وما ينبغي أن يكون عليه المجتمع من حيث نظامه وسياسته ، وبناء على هذا فلابد للإسلام من سلطة ، فهو ليس عقيدة متروكة للأفراد حتى ولو تعددوا وتكاثروا ، بل هناك أسبقية للجماعة وللأمة ، أي لا بد أن يصير المسلمون أمة ، تنظمها سلطة تستمد شرعيتها من قيام هذه السلطة التي تعمل على الأمر بالمعروف أي رفع المجتمع الى مستوى الإسلام ، والنهي عن المنكر في إبطال كل ما يعد مناقضاً لذلك، (المقمودي، د.ت: ١٠) .

لقد نظمت السلطة بالمنظور القرآني إدارة مؤسسات المجتمع التشريعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والمعرفية والعلمية في ضوء المعايير القرآنية التي نظمت حركة الأمة ومؤسساتها كافة ، والذي يهمنا في هذا البحث هو

توضيح علاقة السلطة بالمفهوم القرآني بالاقتصاد ، لنكشف ابعاد تأثير هذا المفهوم بكفاءة الاقتصاد الاسلامي الذي استطاع منذ نزول مصدره المؤسِس /القران الكريم، أن يقيم مؤسسات العدالة والكفاءة التي أدارت الحياة الإقتصادية دون ان تتناقض مستلزمات العدالة مع مستلزمات الكفاءة .ذلك أن تلك المؤسسات قامت على سلطات مهمة هي :

سلطة الشريعة التي وازنت بين العدالة والكفاءة في إدارة النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق العام والخاص الذي يحكمه مبدأ التوازن (لا إسراف ولا تقتير) ، والمتمثل بأدواته الكفوءة، الزكاة والصدقات التطوعية الأخرى ،ذلك أن الإنفاق يخضع لحكمين في القرآن الكريم :الحق المعلوم المحدد في المال وهو الزكاة ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ﴾ (المعارج/٢٤) ، والحق المعلوم غير المحدد ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾(الذاريات/١٩)

سلطة العدل ، التي هي تَمثِّل لأمر الله (ﷻ) القائم على العدل: ﴿إِنَّ اللهَّ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (النحل/٩٠)

سلطة الحق ، لقد توزع الحق في القرآن الكريم على أربعة عناصر هي: حق الله تعالى الذي يتمثل في النفع العام للناس جميعاً من أن يختص به أحد سوى الله تعالى ، وحين نفتش عن تجليات هذه الحقوق نجدها مع العبادة المحضة ،حقوقاً مالية تخص الأفراد والمجتمعات، كالصدقات والزكاة وغيرها من الفروض المالية ، وكذلك الحدود التي شرعت لحماية مصالح الأفراد والمجتمع .وهناك الحق الخاص بالفرد بما يضمن حقوقه المالية وغير المالية وتنظيم ما عليه من واجبات ، والشكل الثالث للحق، ما اجتمع فيه حق الله والعبد ولكن حق الله هو الغالب كحد القذف، فالحق هنا يضاف الى الله (ﷻ) ،لأن حق العبد هنا غير منظور إليه ، والحق الرابع، هو ما اجتمع فيه الحقان وحق العبد فيه الغالب كالقصاص من القاتل العمد فهو مشتمل على حقين ،حق الله في حفظ الأمن وتأمين حياة الناس، وهذا يحقق المصلحة الإجتماعية، وثانيهما شفاء غليل

أولياء المقتول وإزالة غضبهم، وهذا يحقق مصلحة خاصة للفرد (هميم، ٢٠٠٤: ١٦٩-١٧١).

سلطة المعرفة ، وهي إعمال العقل في آيات الكون المنظور وكتاب الله المسطور لإدراك الحقيقة﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ (ص/٢٩)

تستمد المعرفة في الإسلام سلطتها من (التسديد الملكوتي) وهو القيمة المعرفية الأولى التي تتحدد بها (المشروعية) في سياق الإعلان الإسلامي الذي تتولد منه القيم المعرفية الآتية وهي: الأولوية و ألأصلية والموافقة واليقين والنفع والضرورة والفطرة(عبدالرحمن،٢٠٠٤: ١٤٢)، وهي تمد العقل بقدرات تأويلية منضبطة بالشريعة .

سلطة العلم : وهي سلطة صناعة الكفاءة في بناء الاشياء وإدراك ظواهر الوجود.﴿ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلاَّ الظَّالِمُونَ ﴾(العنكبوت/٤٩) وهي السلطة التي قدمها الله تعالى في أول تشريف للعالم بنزول القرآن الكريم﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (٥) كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى (٦) أَنْ رَآَهُ اسْتَغْنَى (٧) إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى (٨) أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى (٩) عَبْدًا إِذَا صَلَّى (١٠) أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى (١١) أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى (١٢) أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى (١٣) أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى (١٤) كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ (١٥) نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ (١٦) فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ (١٧) سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ (١٨) كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ (١٩)﴾ (العلق) .

سلطة المال، بوصفه القوة الاقتصادية التي تمكن من إدارة مؤسسات المجتمع والتمكين في الأرض.

إن النشاط الإقتصادي بالمنظور الإسلامي هو حصيلة تضافر السلطات آنفة الذكر ومنظوماتها الأخلاقية في الحرية والعدالة والمساواة والأخوة والاحترام، وهي أمهات القيم الأخلاقية التي اشترك في تقريرها إعلان حقوق الإنسان، غير

أن الإسلام بناها على قيمة أعلى، وزاد عليها قيمة أخرى لها سلطتها الفعالة ألا وهي التقوى .وهو بهذا المفهوم يمثل تكثيفا للحضارة التي تقوم على الكفاءة والعدالة والحق والعلم والمعرفة تنظمها شريعة قوامها العلم والحق والحقيقة والعدل (عبدالرحمن،٢٠٠٤: ١٤٣) .وفي ضوء هذه الحقيقة تحددت آليات النشاط الاقتصادي وأخلاقياته بدءاً من تحديد العلاقة بالموارد والثروة التي تقع في القرآن الكريم تحت مفهوم التسخير و الإستخلاف، مروراً بمؤسسات الاقتصاد الأساسية وهي قطاع الدولة والقطاع الخاص وقطاع الوقف: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ (الحديد/ ٧) ،والذي يعرف بالفكر الوضعي بالملكية.ذلك أن القرآن الكريم بين أن الملك لله (ﷻ)﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (المائدة / ١٢٠) فكانت هذه المؤسسات والنظم الإقتصادية تعمل في ظل توجيهات الشريعة التي حررت النشاط الإقتصادي، وجعلته يعتمد على القوى الذاتية للمجتمع في إطار ما يعرف بالاستخلاف الجماعي الذي نظمه الفقه الإسلامي تحت باب الشركات، ونظم دور الدولة في الإسهام بإدارة النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق العام، وكذلك من خلال قطاع الوقف الذي هو النشاط الاقتصادي/الاجتماعي الداعم للمجتمع في إطار ضوابط الشريعة وأخلاقياتها وحاجات المجتمع المتعددة.

إن سلطة الاقتصاد انبثقت من منظومة القيم الأخلاقية التي حددت السلوك الإقتصادي في دائرة التوازن، فلا إسراف ولا تقتير على مستوى الإستهلاك والإنتاج ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ (الفرقان/ ٦٧)
لقد غيرت سلطة الإقتصاد في الدولة الإسلامية طبيعة العلاقات الإجتماعية للأمة من خلال أخلاقيات الإنفاق الخاص وضروراته الإيمانية ..فتعزز التكافل الإجتماعي ..وتبلور رأس المال الإجتماعي الذي بدا واضحاً للأمة من خلال تركيز الإسلام على المعرفة والقوة والصحة، إذ أن المعيار الأساسي للقيمة الإنسانية هي

التقوى والمعرفة والعلم والتمسك بالعدالة والكفاءة، وهي المقومات الأساسية لرأس المال الإجتماعي.

لقد رفض الإسلام البطالة وعدها تعطيلاً لقوى الخير، وخللاً في أمانة الإستخلاف، لذلك عد العمل باباً من أبواب العبادة .

ينظر للعمل في الإقتصاد الإسلامي على أنه المصدر الأساس للدخل ،فضلا عن ما حددته الشريعة من تحويل للأموال لمن يحتاجه من الفقراء والمساكين والعجزة بغض النظر عن العمل ، فالعمل إذن هو أحد أوجه الرزق ،ولذلك فهو ينجز مهماته الإقتصادية في إطار أخلاق الرضا الآتية من منظومة الإيمان التي تقرر أن الرزق هو نتاج إرادتين ،إرادة الله وإرادة العبد، والقناعة المطلقة بأن إرادة الله تعالى هي الحاسمة ﴿لِيَجْزِيَهُمُ اللهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ وَاللهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاء بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (النور/ ٣٨)

ورفض الفقر وشرع أدوات القضاء عليه في عقر داره من خلال الزكاة وأشكال الإنفاق الأخرى حين لا تكفي الأجور لسد مستلزمات الحياة ، فقضى بذلك على مسوغات الجريمة والعنف ، وعزز التضامن الإجتماعي .

إن تعزيز مبدأ الإعانات الغذائية وغير الغذائية من خلال التشريعات الأخلاقية التي تؤكد على إيثار الآخرين على النفس ، معناه تعزيز العلاقات الإجتماعية الطيبة، والغاء مسوغات القلاقل والمشكلات الإجتماعية والسياسية، وتعزيز الأمن الإقتصادي الذي يساهم في تحقيق الرفاه للمنتجين والمستثمرين والمستهلكين كذلك .ويقف القرض في مقدمة الإعانات التي تعكس أخلاقية سلطة المال في الإقتصاد الإسلامي حين حرمت جني المنافع المادية ثمناً لإقراضه، فحُرم الربا لأنه لا ينسجم مع طبيعة الوظيفة الإجتماعية للمال في الإسلام القائمة على أساس سد حاجات المجتمع والناس، ولا ينسجم مع طبيعة الملكية/الإستخلاف في الإقتصاد الإسلامي ،ذلك أن الأموال هي ملك لله تعالى، وهبها الله لنا لإدارة شؤون الحياة على وفق أحكامه العادلة وليس لاستغلال المحتاجين. ولذلك لا فوائد مركبة في الاقتصاد الإسلامي، وبالتالي لا كلفة زائدة تنعكس على الأسعار

فتؤدي إلى ارتفاعها لتنعكس أخيراً على القدرة الشرائية للمواطنين فترهق الكثير منهم وتضعهم تحت طائلة الحرمان .ولذلك كان القرض في الإسلام قرضاً حسناً لا يجر منافع للمُقرضين، له أخلاقياته العالية لاسيما إذا ما أصاب المدين عسر في التسديد ،فقد حدد الله (ﷻ) التعامل مع هذه الحالة في قوله ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾(البقرة/ ٢٨٠) وقد حث الرسول ﷺ على التمسك بفضائل أخلاقيات التسديد بقوله: (أفضل الأعمال أن تدخل في أخيك سروراً، أو تقضي دينه ، أو تطعمه خبزاً) وكذلك في قوله :(مطل الغني ظلم) ويحذّر من خطورة المماطلة بقوله: (إن لصاحب الحق مقالاً) ويحذّر (ﷺ) من الإستدانة مع نية عدم السداد، فيقول :(من أدان ديناً وهو يحدث نفسه بقضائه أعانه الله ، أما من أدان ديناً وفي نيته عدم الوفاء فهو سارق) (الجندي، ١٩٩٧).

إن المعضلة الكبرى التي تواجه المجتمعات الإنسانية هي انتشار الفقر وإفرازاته الإجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ولذلك تمكن الإقتصاد الإسلامي بسلطته الشرعية من وضع السياسات الإقتصادية التي أوقفت زحف الفقر أولاً بالعمل، وحين لا يكفي ، فالمسؤولية الإقتصادية للرأس المال النقدي والعيني - الذي لايمتلك مالكوه حق احتكاره – تكمل المشوار في سد الحاجات الأساسية للفقراء والمساكين والعجزة وإشباعها. ليس ذلك وحسب ، فلقد حرر الإسلام السوق من سيطرة الدولة ، ونظم دور الدولة الإقتصادي ، وأنشأ قطاع الوقف الذي قوامه التعاون على البِر والتقوى من خلال جعل تدفقاته النقدية في خدمة المجتمع في المجالات كافة العلمية والصحية والإجتماعية والثقافية والعسكرية ، ومقاصده في تشريع هذه النظم هي تحقيق (عمارة الأرض) وهي (التنمية الحضارية المستدامة)الذي تشمل الإقتصاد والسياسة والإجتماع والعلوم ..بغية إعلاء الدين والإنسان والإقتصاد، وهما المقومات الأساسية في التنمية الحضارية المستدامة .

لقد عملت الدولة الإسلامية على تحقيق هذه التنمية في حقل الإقتصاد - من خلال:

رعاية القطاع الزراعي، وتمثلت تشريعاته في :إحياء الموارد الطبيعية وفي مقدمتها الأرض بوصفها مصدر تلك الموارد، وقد تمثل ذلك في إحياء الأرض الميتة، وإقطاع الأراضي بشرط الإنتاج، وتنظيم استغلال المياه وتدفقها عبر الأراضي المتجاورة .

القيام بوظائفها الإقتصادية الشرعية والمتمثلة بــ :

تنظيم الحِمى ، وهي ملكية الدولة لقطاع زراعي معين يوفر مستلزمات دعم المجتمع والجيش .

ب – توفير الخدمات الزراعية، مثل إقامة السدود وكري الأنهار وبناء القناطر وما إلى ذلك.

٣- رعاية القطاع الصناعي، لقد مارست الدولة الإسلامية صنوفا من النشاط الصناعي والصناعة التحويلية، وذلك بتحويل مواد أولية متعددة الى منتجات نهائية أو وسطية وطوروا صناعات قائمة او مستوردة .وقد عرفت ولايات الدولة الإسلامية صناعة الحديد والذهب والفضة والكتان والحرير والقطن والصناعات الغذائية والزجاج وغير ذلك كثير .حتى إنها قد أسست داراً للصناعة (هميم،٢٠٠٤: ٣٥٣) . وهو ما يشبه وزارة الصناعة في زمننا المعاصر .

رعاية القطاع التجاري .وذلك من خلال التشريعات الإقتصادية المتعلقة بأحكام السوق التي حددت طبيعة السوق القائم على الحرية وعدم التدخل، وتنظيم العلاقات التجارية بين الأفراد والدول .فعملت على :

أ – تنظيم الحرية الإقتصادية من خلال تركيز القرآن الكريم على حرية الإختيار والمسؤولية الفردية.كما في قوله تعالى ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ (المدثر/ ٣٨)

ب – مراقبة الأسعار ومتابعة العوامل التي تؤثر في حركتها صعودا وهبوطاً، بوصفها أحد مظاهر الحقوق الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع .

جـ – مراقبة الإحتكار ومنع التجار من التلاعب بحقوق المجتمع .

الوظيفة التوزيعية وهي من الوظائف المهمة للدولة في تحقيق العدالة .وتتجلى هذه الوظيفة في إعادة توزيع الدخل والثروة بقوة الشريعة للقضاء على الفقر

والمسكنة وتوفير المستلزمات الضرورية للحياة الكريمة للبشر وفي مقدمتها الحاجات الأساسية وهي المأكل والملبس والمسكن .

إن العلاقة بين السلطة والاقتصاد والمجتمع في الاقتصاد الإسلامي هي ليست علاقة صراع وسطوة واحتواء ونفوذ يفرض بقوة رأس المال ، فرأس المال بأشكاله النقدية والحقيقية على أهميته في الاقتصاد الاسلامي لا يملك سلطة إعادة تكوين المجتمع ومؤسساته على وفق مصالحه الخاصة ، إنما هو قوة بيد المجتمع لينتج الخير والكفاءة ويحقق العدالة ، فهو ليس ملكاً حقيقياً لمن يحوزه، إنما هو منفعة امتلكها بالعمل ، يشتغل بها على وفق صلاحيات المالك الأصلي الذي هو الله (ﷻ) ، كما حددها في احكام الشريعة .

ولا يقف المجتمع مستسلماً أمام سلطة المال .. فهو يعلم أن له في هذا المال حقان، حق معلوم محدد، وحق معلوم غير محدد، يأخذه بقوة الشريعة أو بقوة القانون حين يمتنع حائزوه عن إنفاقه على وفق أحكام الشريعة بما يعزز إعمار الأرض والقضاء على الفقر وتحقيق الأمن والسلام في المجتمع. فالمال ليس قوة مساومة وضغط في الاقتصاد الإسلامي . انما هو وسيلة تعاون على عمارة الأرض .والقيام بمهمات الإستخلاف.

وكذلك فإن العلاقة بين سلطة الاقتصاد والمجتمع في الاقتصاد الإسلامي هي علاقة تضامنية ، يسعى كل منهما لتعزيز كفاءة الآخر، يلتقيان عند التضامن الإجتماعي . فكلاهما يسعيان الى الحفاظ على التماسك الإجتماعي من خلال الزكاة والخمس والصدقات التطوعية الأخرى كصدقة الفطر والأضحية والهبة والهدية وغيرها من التشريعات المالية . وليس هذا وحسب بل من خلال تحمل مخاطر الدَين وعدم القدرة على تسديده فلا يتحمل المدين فوائد أصلاً ولا فوائد إضافية على تأخير موعد التسديد. فالربا يتناقض مع قيم الإستخلاف التي تضم من بين ما تضمه، التضحية والإيثار.

مصادر الكتاب

* القرآن الكريم .

١- الكتب:

- ابو سليمان، عبدالحميد احمد (٢٠٠٨)، "الرؤية الكونية الحضارية القرآنية، المنطلق الاساس للإصلاح الانساني، المعهد العالمي للفكر الاسلامي"، ط١،عمان – الاردن.
- إسماعيل ،سيف الدين عبد الفتاح وآخرون(١٤١٨هـ- ١٩٩٨م)، "بناء المفاهيم- دراسة معرفية ونماذج تطبيقية"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١،عمّان- الأردن،.
- امزيان، محمد محمد(١٩٩١) "منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ط١ ، هيرندن– فيرجينيا– الولايات المتحدة الأمريكية .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٣. الأمم المتحدة . نحو إقامة مجتمع المعرفة .
- البستاني،باسل (٢٠٠٩) ، "جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة، منابع التكوين وموانع التكوين"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت- لبنان،.
- بن أبي طالب، علي (د.ت) ، "نهج البلاغة"، ج٣، شرح: الشيخ محمد عبده، دار الأستانة، ط١، القاهرة- مصر.
- بوترو، أميل(١٩٧٣)"العلم والدين في الفلسفة المعاصر ".احمد فؤاد الأهواني، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- بوصافي، كمال و فيصل ،شياد (٢٠١١) ، "تقييم الخدمات والمنتجات المصرفية في البنوك الاسلامية"، المؤتمر الدولي الاول (صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الاسلامي) ، المعهد العالي للدراسات الاسلامية، جامعة آل البيت، ٥-٦ ابريل ٢٠١١ .
- الجندي، عبد الحليم (مستشار) (١٩٩٧) " الأخلاق في الإقتصاد الإسلامي" ، دار المعارف ط١ ،القاهرة –جمهورية مصر العربية.
- حسن، راوية (٢٠٠٥)،" مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية ، القاهرة، ط١.
- دراز،محمد عبدالله (١٩٨٢)" دستور الأخلاق في القرآن"، ترجمة د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة ودار البحوث العلمية، ط٤- ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- الدسوقي ، فاروق أحمد (١٩٨٧) "الإسلام والعلم التجريبي" ،المكتب الإسلامي– بيروت مكتب ألخاني– الرياض ، ط/٧.
- ديفيد ب. رزنيك ، (٢٠٠٥) " أخلاقيات العلم "– ترجمة د.عبد النور عبد المنعم، مراجعة أ. د. يمنى طريف الخولي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، ط١ .
- زحلان ،أنطوان (١٩٩٨) ،"العرب وتحديات العلم والتقانة.تقدم من دون تغيير"،مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١،بيروت –لبنان.
- صليبا، جميل (١٩٧٨) " المعجم الفلسفي" ، دار الكتاب اللبناني .
- عبدالرحمن، طه (٢٠٠٤)،" الحق الإسلامي في الإختلاف الفكري"، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء – المغرب ، ط/١، بيروت – لبنان .
- عبدالوهاب، علي (٢٠٠٠) "استراتيجيات التحفيز الفعال"، دار التوزيع والنشر الاسلامية ، ط١، مصر.
- العيادي، عبد العزيز و فوكو، ميشال (١٩٩٤) ،" المعرفة والسلطة"، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ،ط١ ، بيروت– لبنان .

- الغالبي، طاهر محسن منصور والعامري، صالح مهدي محسن(٢٠١٠)، "المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال- الأعمال والمجتمع"، دار وائل، ط٣ ،عمّان- الأردن.
- غِدِنْز، أنتوني (٢٠٠٥)، "علم الاجتماع"، ترجمة وتقديم: الدكتور فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، ط٤ ،بيروت – لبنان.
- فلوجل، جون كارل (د. ت) " الانسان والطبيعة والمجتمع"، ترجمة د. عثمان نويه – دار الفكر العربي ، ط١، بيروت ، لبنان .
- فوكوياما، فرانسيس(١٩٩٨)، "الثقة- "الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي"، ترجمة: معين الإمام ومجاب الإمام، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١،أبو ظبي- الإمارات.
- الفيروز آبادي، "القاموس المحيط".
- قرم ،جورج (١٩٨٠) " التبعية الاقتصادية ومأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي" ، دار الطليعة ، ط ١، بيروت-لبنان.
- القفاش، أسامة محمد و آخرون (١٩٩٨)، "بناء المفاهيم– دراسة معرفية ونماذج تطبيقية"، ج /1 ، إشراف علي جمعة محمد وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل ، تقديم د.طه جابر العلواني- المعهد العالمي للفكر الإسلامي .
- كرم، يوسف (١٩٦٦)، "تاريخ الفلسفة الأوربية الحديثة"، دار المعارف بمصر ، ط٤، مصر.
- لجنة من الاساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين (١٩٩٦) ، "تقويم الدور الاجتماعي للمصارف الاسلامية، اعداد لجنة من الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين"، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ط١، القاهرة-مصر.

- لجنة من الاساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين (١٩٩٦)، "تقويم عمل هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية"، ط١،المعهد العالمي للفكر الاسلامي- القاهرة.
- ماركس، كارل (١٩٧٠) " إسهام في نقد الاقتصاد السياسي" ، ترجمة: انطون حمصي، منشورات وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي ، دمشق– سوريا
- مشهور، نعمت عبد اللطيف(١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) ، "النشاط الاجتماعي والتكافلي للبنوك الإسلامية"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي- هيرندن- فيرجينيا ط١، الولايات المتحدة الأمريكية.
- المصبّح ،عماد الدين أحمد (دون تاريخ)، " رأس المال البشري في سورية ، قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية- ندوة الاقتصاد السوري ، رؤية شبابية .
- المغربي ، عبد الحميد عبد الفتاح(١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)،"المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة- مصر، ط١.
- المفرجي، عادل حرحوش وصالح أحمد علي،(٢٠٠٣) "رأس المال الفكري: طرق قياسه واساليب المحافظة عليه"، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية.
- المقمودي، سالم (د.ت)، "سيكولوجية السلطة" ، مؤسسة الإنتشار العربي ،ط٢ ، لندن – بيروت.
- هاردت ،مايكل و نيغري، أنطونيو (د.ت)، " الإمبراطورية - إمبراطورية العولمة الجديدة"، تعريب: فاضل جتكر ، راجع النص: رضوان السيد .
- هميم، عبداللطيف (٢٠٠٤)، "الدولة ووظيفتها الإقتصادية في الفقه السياسي الإسلامي –دراسة مقارنة"، دار عمار للنشر والتوزيع ، ط/١ عمان –الاردن.

٢- الدوريات:

- العاني، نزار (١٩٩٨) "محددات أولية لأسلمة المعرفة" التجديد، مجلة علمية نصف سنوية ، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا-السنة الثانية –العدد الثالث .
- ستيوارت ، توماس (١٩٩٧)، " رأس المال الفكري، ثروة المنظمات الجديدة –خلاصات"، كتب المدير ورجال الأعمال، السنة الخامسة، العدد التاسع عشر، تشرين الأول.

٣- الشبكة الدولية للمعلومات:

1-http://almustakbal.societyforum.net/t64-topic

٢- مروة كريدية – مفهوم السلطة وتاريخ الحقيقة :

http://www.diwanalarab.com/spip.php?article8218

٣- وهبة مراد (٢٠١٠)، "الرأس المال الاجتماعي من منظور فلسفي" ، مؤسسة الاهرام للنشر:

http://digital.ahram.org.

4- www.infed.org/biblio/social_ capital_htm